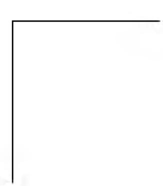
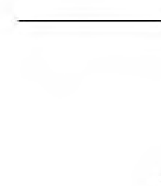
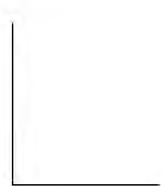
تيسير

شـرح جوهرة التوحيد

للشـيـخ البيـجـوري

الصف الأول الثانوي


مقدمة

الحمد للَّه رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه والتابعين أجمعين، وبعد.

فتعد منظومة (جوهرة التوحيد) للشيخ برهان الدين إبراهيم بن حسن اللقاني المتوفى ١٠٤١هـ جامعة لمسائل علم التوحيد، وقد كثرت الشروح عليها، وأول من شرحها هو الشيخ اللقاني نفسه، ومن بعده ابنه الشيخ عبد السلام اللقاني المتوفى سنة ١٠٧٨هـ.

ومن أنفع هذه الشروح شرح الشيخ إبراهيم بن محمد بن أحمد البيجوري الشافعي سنة ١٢٧٧هـ المسمى (تحفة المريد)، وهي ثمرة من ثمرات المذهب الأشعري؛ مذهب أهل السنة والجماعة الذي تلقته الأمة بالقبول، وكتب اللَّه له البقاء والذيوع والانتشار. لذا كان من المناسب أن يكون مقررًا على طلاب المرحلة الثانوية الأزهرية.

ويعد هذا هو الجزء الأول من كتاب (توضيح شرح البيجوري على جوهرة التوحيد) المقرر على طلاب الصف الأول الثانوي، ويتناول هذا الكتاب من الموضوعات: مبادئ علم التوحيد، والتعريف بالتكليف والمكلف، وأقسام الحكم العقلي، والتقليد، والنظر ومسالكه، والإيمان والإسلام، والصفات الإلهية.

وقد استهدف الكتاب تقريب وتيسير هذه الموضوعات إلى أذهان الطلاب بأسلوب مبسط، يتواءم مع الواقع المعاصر، رغبةً في إعداد جيل قادر على التفكير والابتكار والنقد، ومواجهة تحديات الواقع بحلول مناسبة.

وقد صيغت موضوعاته بطريقة تتيح للطالب أن يكون فعَّالًا داخل الصف، مشاركًا في نشاطات الدرس وتدريباته المتنوعة - بين مقالية وموضوعية - من أجل تنمية مهارات التفكير العليا، مثل القدرة على الاستنتاج والتلخيص والمقارنة والموازنة... وغيرها.

وقد اهتمت اللجنة التي قامت على إخراج هذا الكتاب بعدة منطلقات أساسية في إعداده نجملها فيما يلي:

١- تحديد أهداف عامة للكتاب تسهم في توضيح الرؤيا فيما يتعلق بنوعية المحتوى الذي يحتاجه الطلاب، واختبار خبراته التعليمية من معارف ومهارات وطرق تفكير...

٢- الاهتمام بالمرحلة العمرية التي يمر بها الطلاب، وهي مرحلة تتطلب فهم المجردات بأسلوب مبسط.

٣- الاهتمام باللغة المستخدمة في الكتاب، حيث روعي في الصياغة تيسير ما غمض من عبارات الكتاب، من خلال اختيار جمل بسيطة ومفردات تقع في دائرة الطالب.

٤- استبعاد ما لا صلة له بعلم التوحيد من تفريعات هي أقرب ما تكون إلى علوم أخرى كالفقه وعلوم اللغة وغيرها.

٥- استبعاد أبيات المنظومة التي لا تناسب الطلاب الذين أعدت لهم هذه الطبعة.

٦- إضافة عنوان لكل مبحث وعناوين أخرى فرعية تعين على فهم المادة العلمية، وتسهم في إثراء خبرات الطلاب، وزيادة رغبتهم في التعلم.

٧- الاهتمام بالتقويم بمعنى اتباع كل درس بعدة اختبارات متنوعة - مقالية وموضوعية - من شأنها قياس ما حصله الطلاب من معارف ومعلومات وتعمل على زيادة فاعلية تحصيل المعلومات لديهم، على اعتبار أن التقويم له دور مهم في ذلك.

٨- استبعاد الهوامش والشروحات المتضمنة بها.

وترى أن هذه خطوة أولية سوف تتبع بخطوات أخرى تستهدف تيسير محتوى المادة ومسايرتها لروح العصر الذي يعيشه الطالب.

وفي النهاية نسأل اللَّه العلي القدير أن يجعل عملنا خالصًا لوجهه الكريم، وأن يفيد منه طلاب العلم. إنه نعم المجيب.

لجنة المناهج بالأزهر الشريف

أهداف الدراسة في الصف الأول

يتوقع من الطالب بعد دراسة هذا المقرر تحقيق ما يلي:

١- يوضح المقصود بعلم التوحيد، وموضوعه، وفضله، ونسبته، وواضعه، واسمه، وحكمه، ومسائله.

٢- يذكر تعريف التكليف، وشروطه، موضحًا حكم من لم تبلغه الدعوة في وقتنا الحاضر.

٣- يتعرف بعض الأحكام العقدية المتعلقة بالتكليف.

٤- يوضح المقصود بمعرفة اللَّه تعالى، وحكمها، ودليلها، وطريق وجوبها.

٥- يذكر تعريف الحكم، مميزًا بين الحكم العقلي والشرعي، وموضحًا أحكام الحكم العقلي.

٦- يوضح معنى التقليد، مفرِّقًا بين حكم إيمان المقلد، وحكم إيمان العوام.

٧- يوضح آراء العلماء في أول ما يجب على المكلف.

٨- يحدد المقصود بالنظر في اللغة والاصطلاح، موضحًا مسالكه.

٩- يتعرف معنى الإسلام والإيمان، موضحًا بعض الأحكام المتعلقة بهما، موفقًا بين أقوال أهل العلم في زيادة الإيمان ونقصانه، ومبينًا الموقف الصحيح من المسلك التكفيري الذي انتشر في واقعنا المعاصر.

٨- يصنف الصفات الواجبة للَّه تعالى، موضحًا المقصود بكل صفة، مستدلًّا بالنقل والعقل على إثباتها للَّه تعالى.

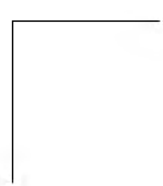
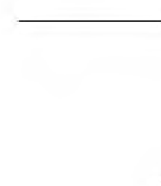
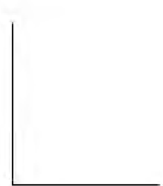
٩- يفرق بين التأويل والتشبيه والتعطيل، موضحًا للنصوص الموهمة للتشبيه.

١٠- يعتقد قدم القرآن الكريم، منزهًا إياه عن الحدوث.

١١- يُعَظِّمُ اللَّهَ تعالى باعتقاد ما يجب وما يجوز وما يستحيل عليه سبحانه وتعالى.

١٢- يتمنى رؤية اللَّه تعالى.




مقدمة

قَالَ النَّاظِمُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

١- الحَمْدُ لِلَّه عَلَى صِلاتِهِ ثُمَّ سَلامُ اللَّهِ مَع صَلاَتِهِ
٢- عَلَى نَبِيّ جَاءَ بِالتَّوْحِيدِ وَقَدْ عَرَى الدِّينُ عَنِ التَّوْحِيدِ
٣- مُحَمَّدِ الْعَاقِبْ لِرُسْلِ رَبِّهِ وَآلِـهِ وَصْحِبِهِ وَحِزْبِهِ
٤- وَبَعْدُ: فَالْعِلْمُ بأَصْلِ الدِّينِ مُحَتَّمٌ يَحْتَاجُ لِلتَّبْيِين
٥- لكِنْ مِنَ التَّطْوِيل كَلَّتِ الْهِمَمْ فَصَارَ فِيهِ الاِخْتِصَارُ مُلْتَزَمْ
٦- وَهذِهِ أُرْجُوزَةٌ لَقَّبْتُهَا جوْهَرَةَ التَّوْحِيدِ قَدْ هَذَّبْتُهَا
٧- وَاللَّهَ أَرْجُو فِي الْقَبُولِ نَافِعًا بِهَا مُرِيدًا فِي الثَّوابِ طَامِعًا

جمع الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ في افتتاحية مقدمته بين البسملة والحمدلة اقتداءً بالقرآن الكريم؛ حيث افتُتِح بالبسملة والحمدلة، وعملًا بقول رسول اللَّه ﷺ؛ حيث جاء في الحديث عن رسول اللَّه ﷺ: «كل أمر ذى بالٍ لا يُبْدَأ فيه بسم اللَّه الرحمن الرحيم فهو أقطع» [رواه الرهاوي في الأربعين عن أبي هريرة]، وقوله ﷺ: «كلُّ أمرٍ ذي بالٍ لا يُبدأ فيه بالحمد للَّه أقطع». أي ناقص وقليل البركة. [رواه ابن ماجه، والبيهقي عن أبي هريرة]

فحمدًا للَّه على نعمه التي هي صِلات وصل بها - تعالى - عباده، وصلاة وسلامًا على نبيه الذي جاء بدين التوحيد في جاهلية خلا فيها دين الناس من دين التوحيد، فأرشد الخلق للدين الحق، ونصر الدين بكل

ما أُوتي من وسائل، صلوات اللَّه وسلامه على نبينا العاقب الذي جاء عقب الأنبياء والرسل وآخرهم، فلا نبي بعده ولا رسول وعلى آله وصحبه وحزبه:

﴿أُوْلَٰٓئِكَ حِزْبُ ٱللَّهِۚ أَلَآ إِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [سورة المجادلة: (٢٢)].



(١)

المبادئ العشرة لعلم التوحيد

١- التعريف بعلم التوحيد:

للتوحيد ثلاثة معانٍ:

أحدها لغوي: وهو العلم بأن الشيء واحد.

وثانيها شرعي: وهو إفراد المعبود بالعبادة، مع اعتقاد وحدانيته، والتصديق بها ذاتًا وصفاتٍ وأفعالًا، فليس هناك ذات تشبه ذاته، ولا صفة تشبه صفاته، ولا فعل يشبه أفعاله، أو هو إثبات ذات غير مشبهة للذوات، ولا معطلة عن الصفات.

وثالثها اصطلاحي: بمعنى الفنِّ المدوَّن أي: تطبيق القواعد العامة لعلم التوحيد وهو: علم يقتدر معه على إثبات العقائد الدينية المكتسبة من أدلتها اليقينية، أو هو علم يبحث فيه عن ذات الله، وصفاته، وذات رسله، وعن أحوال الممكنات والسمعيات، وليس المقصود بالبحث عن ذات اللّٰه معرفة كنهها، فإن هذا مما تتقاصر عنه الهمم فلا يعرف اللّٰه إلا الله، وإنما المقصود معرفة ما يجب له - سبحانه من صفات الجلال والكمال - وما يجوز من الأفعال وما يستحيل عليه من كل ما يليق به، والبحث عن الصفات من حيث إثباتها بالأدلة اليقينيَّة، وتقسيمها إلى نفسيَّة وسلبيّة ومعانٍ، ومعرفة ما يتعلق منها وما لا يتعلق.

أما البحث عن الرسل، فمن حيث ما يجب لهم، وما يجوز، وما يستحيل، وعن حكم الرسالة، وإثباتها بالمعجزة، والبحث عن الممكنات، من حيث إثبات موجدها.

والبحث عن السمعيات، من حيث اعتقاد وجودها، ووقوعها كما أخبر بذلك المعصوم ﷺ.

٢- موضوع علم التوحيد:

يبحث فيه عما يجب لله من صفات الجلال والكمال، وما يستحيل عليه من كل ما لا يليق به، وما يجوز من الأفعال، وعما يجب للرسل والأنبياء، وما يستحيل عليهم، وما يجوز في حقهم، وما يتصل بذلك من الإيمان بالكتب المنزلة، والملائكة الأطهار، ويوم البعث والجزاء والقضاء والقدر.

٣- ثمرته:

معرفة اللّٰه بالبراهين القطعية، والفوز بالسعادة الأبدية.

٤- فضله:

هو أشرف العلوم؛ لأنه متعلق بذاته - تعالى -، وذات رسله، وما يتبع ذلك من أركان الإيمان، وشرف الشيء بشرف موضوعه.

٥- نسبته:

هو بالنسبة للعلوم الشرعية أصل لها، وهي فروع ولوازم بالنسبة له.

٦- واضعه:

ينسب وضع هذا العلم من حيث تدوين مسائله، والاستدلال عليها بإقامة الحجج ودفع الشبه إلى الشيخين الجليلين: أبي الحسن الأشعري[١]،

(١) أبو الحسن الأشعري ولد بالبصرة ٢٦٠هـ، توفي في بغداد ٣٢٤هـ وهو من نسل الصحابي الجليل أبو موسى الأشعري.

وأبي منصور الماتريدي[١]؛ لأنهما أشهر من ألّف فيه، وردَّ على المنحرفين بالنقل والعقل على مذهب أهل السنة والجماعة.

أما إن أريد بالتوحيد العقيدة، فقد جاء بها الرسل في جميع الشرائع، من آدم إلى خاتمهم نبينا محمد - عليهم الصلاة والسلام -، وهي عقيدة باقية لا تتغيَّر إلى يوم القيامة.

٧- اسمه:

يطلق على هذا العلم عدَّة أسماء: أشهرها علم التوحيد؛ لأن مبحث الوحدانية أهم مباحثه وأشهرها.

ويسمى أيضًا علم الكلام؛ لأن المتقدِّمين كانوا يبدءون مباحثه بقولهم: الكلام في كذا، أو لأنه كثر الكلام في صفة الكلام الواجبة لله تعالى.

وله أسماء أخرى، منها علم أصول الدين، وعلم العقيدة، والفقه الأكبر.

٨- استمداده:

أدلته مستمدة من الأدلة النقلية - القرآن الكريم والسنة النبوية - والأدلة العقلية، المعتمدة على القواعد المنطقية.

٩- حكمه شرعًا:

يجب شرعًا - وجوبًا عينيًّا - على كل مكلَّف من ذكر أو أنثى أن يعرف مسائل هذا العلم، ولو بطريق الإجمال، وأما معرفة مسائل هذا العلم بالأدلة

---

(١) هو أبو منصور الماتريدي، ولد في عهد الخليفة العباسي المتوكل، وتُوُفِّي ٣٣٣هـ، وهو من ماتريد إحدى بلاد ما وراء النهر (أوزباكستان وكازخستان حاليًا).

التفصيلية فهي فرض كفاية إذا قام بها البعض سقط الطلب عن الباقين.

والدليل الإجمالي أي: في الجملة- هو الذي يعجز من يستدل به عن ذكر تفاصيله، والجواب عن الشُّبَه الموجهة إليه، وأما الدليل التفصيلي فهو الذي يستطيع صاحبه تقريره، وحلَّ الشُّبه الموجَّهة إليه. مثال ذلك إذا قيل لك: ما الدليل على وجود اللَّه تعالى؟ فقلت العالَم ولم تعرف جهة الدلالة، فهو دليل إجمالي، وكذلك إذا عرفت جهة الدلالة، ولم تقدر على حلِّ الشُّبَه الوادرة عليه.

أما إذا عرفت جهة الدلالة فقلت العالَم حادث وقدرت بعد ذلك على إقامة دليل الحدوث؛ وردِّ الشُّبَه الواردة عليه، فهذا دليل تفصيلي.

١٠- مسائله:

قضاياه التي تبحث عن الواجبات، والجائزات، والمستحيلات، وتعتبر هذه مبادئ ومقدمات للعلم.



٢- التكليف والمكلَّف

قَالَ النَّاظِمُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨- فكلّ من كُلِّف شرعًا وجبا ....

تجب معرفة اللَّه - تعالى - على كل فرد من المكلفين من الإنس والجن، ذكرًا كان أو أنثى، دون الملائكة على المشهور؛ لأنهم خلقوا وجبلوا على المعرفة والطاعة.

تعريف التكليف:

التكليف: طلب ما فيه كُلفةٌ ومشقَّةٌ، أو هو إلزام ما فيه كُلفةٌ ومشقّة.

والأحكام التكليفية خمسة: الإيجاب، والندب، والتحريم، والكراهة، والإباحة.

فعلى القول بأن التكليف طلب ما فيه كُلفَة، فهو يشملها ما عدا الإباحة، وعلى القول بأنه إلزام، فلا يشمل إلا الواجب والمحرم.

ولما كان التكليف طلبًا أو إلزامًا، فلا بدَّ أن يكون المكلَّف قابلًا لهذا التكليف مستعدًّا له، قادرًا عليه؛ وإلا سقط التكليف.

تعريف المكلَّف:

هو البالغ العاقل، الذي بلغته الدعوة، سليم الحواس.

شروط التكليف:

ذكر الشارح أربعة شروط للتكليف وهي:

١- البلوغ. ٢- العقل. ٣- بلوغ الدعوة. ٤- سلامة الحواس.

١- وخرج بشرط البلوغ: الصبي، فليس مكلفًا، فمن مات قبل البلوغ فهو ناجٍ، ولو كان من أولاد الكفار، ولا يعاقب على كفرٍ ولا غيره، وذلك لقوله ﷺ: «رفع القلم عن ثلاث.. والصبي حتى يبلغ» [أخرجه ابن ماجه بسند صحيح]. خلافًا للحنفية فقد قالوا بتكليف الصبي العاقل.

٢- وخرج بشرط العقل المجنون، فليس بمكلف، ومثله السكران المتعدي، فإن تعدَّى بسكره، كأن تعمد شراب المسكر، وهو عالم بحاله، فهو مكلَّف كالعاقل، لكن محلّ ذلك إن بلغ مجنونًا أو سكرانًا، واستمرَّ على ذلك حتى مات، بخلاف ما لو بلغ عاقلًا ثم جُنَّ أو سكِر متعديًا ثم مات، فهو على ما كان عليه قبل ذلك.

٣- وخرج بمن بلغته الدعوة، من لم تبلغه، وذلك بأن نشأ في معزِلٍ عن الناس، ولم يتَّصل بأحد، أو كان في مكانٍ بعيدٍ لم تصل الدعوة إليه، أو بلغته الدعوة بلوغًا مشوَّهًا، كعوامِّ الأجانب الذين لم يعرفوا عن الإسلام إلا ما نقله لهم رؤساؤهم الدينيون نقلًا غير صحيح، وهم في غير دار الإسلام، فليس بمكلَّف على الأصحِّ، خلافًا لمن قال بأنه مكلف؛ لوجود العقل الكافي في وجوب المعرفة عندهم، وإن لم تبلغه الدعوة.

ولا بد من بلوغ دعوة الرسول للمُكَلَّفِ الذي أُرْسِلَ إليه.

التعريف بأهل الفترة وحكمهم:

أهل الفترة، وهم من كانوا بين أزمنة الرسل، أو في زمن رسول لم يرسل إليهم، ناجون وإن بدلوا وغيروا وعبدوا الأصنام، وهذا هو الصحيح على مذهب أهل السنة؛ لورود الأدلة النقليَّة الصريحة على ذلك، قال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥].

فإن قيل: كيف هذا مع أن - النبي ﷺ - أخبر بأن جماعة من أهل الفترة في النار، كامرئ القيس، وحاتم الطائي، وبعض آباء الصحابة، فإن بعض الصحابة سأل - النبي ﷺ - وهو يخطب فقال: أين أبي؟، فقال - النبي ﷺ-: «في النار» [أخرجه مسلم].

أجيب: بأن أحاديثهم أحاديث آحاد[1]، وهي لا تعارض القطعيَّ، وهو قوله - تعالى -: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥].

كما أنه يجوز أن يكون تعذيب من صحَّ تعذيبه منهم؛ لأمر يختصّ به يعلمه اللَّه - تعالى -، ورسوله ﷺ.

حكم أبوي النبي ﷺ:

إذا كان أهل الفترة ناجين، فإن أبوي النبي ﷺ ناجيان؛ لكونهما من أهل الفترة، بل جميع آبائه وأمهاته ﷺ ناجون، لم يدخلهم كفرٌ، ولا رجسٌ، ولا عيبٌ، ولا شيءٌ مما كان عليه الجاهلية؛ لأدلَّة نقليَّة كقوله - تعالى -: ﴿وَتَقَلُّبَكَ فِي ٱلسَّٰجِدِينَ ٢١٩﴾ [الشعراء: ٢١٩]، وقوله ﷺ: «لم أزل أتنقل من الأصلاب الطاهرات إلى الأرحام الزاكيات» [أخرجه النبهاني في الأنوار المحمدية]، وغير ذلك من الأحاديث البالغة مبلغ التواتر[2].

حكم من لم تبلغه الدعوة في وقتنا الحاضر:

يجري حكم أهل الفترة على من لم تبلغه الدعوة في وقتنا الحاضر؛

(١) خبر الآحاد: هو ما رواه راوٍ واحد، أو أكثر، ولم يصل إلى حد التواتر.

(٢) هو ما رواه جمع عن جمع، يحيل العقل تواطؤهم على الكذب.

لاشتراكهم معهم في عدم وصول الدعوة إليهم، ومع ذلك فإن مسئولية عدم تبليغهم تقع على كل مسلم قادر، كلٌّ حسب قدرته وعلمه وطاقته.

٤- وخرج بشرط سلامة الحواس من فَقَدَ حواسَّه التي تمكِّنه من العلم بدعوة الرسول ﷺ، فلو خلق اللَّه إنسانًا أعمى أصمَّ وليست هناك وسيلة يعلم بها لسقط عنه وجوب النظر والتكاليف.

والخلاصة:

أن المعرفة تجب على كل مكلف.

والمكلف هو البالغ العاقل سليم الحواس الذي بلغته الدعوة، فالمعرفة لا تجب على الصبي، ولكن يجب على وليه تعليمه العقيدة ومبادئ الدين حسب قوة فهمه؛ لينشأ مسلمًا واعيًا سليمَ العقيدة، ولتحفظه العقيدة من الزيغ إذا بلغ، ولا تجب المعرفة على المجنون، ولا على فاقد السمع والبصر معًا؛ لأنه لا طريق لمعرفته فإذا وجدت طريقة للمعرفة وجبت عليه، كما لا تجب المعرفة على من مات قبل بعثة الرسول ﷺ، يعني من مات في فترة ليس فيها رسول مبعوث أو يوجد رسول ولكن مرسل إلى قوم دون آخرين.

فالمرسل إليهم هم المكلفون المسئولون إذا بلغتهم دعوة رسولهم، ومن لم يرسل إليهم رسول يعتبرون معذورون، وكذلك من أرسل إليهم رسول ولم تبلغهم دعوته، والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥].



٣- ما يجب على المكلف وأقسام الحكم العقلي

قَالَ النَّاظِمُ رَحِمَهُ اللهُ:

٨- فكلُّ منْ كُلِّفَ شرعًا وَجَبَا عليه أن يَعْرِفَ ما قد وَجَبَا

٩- للَّه والجائزَ والمُمتنعا ومِثْلُ ذا لِرُسْلِهِ فاسْتَمِعا

المعرفة لغة واصطلاحًا:

المعرفة في اللغة: الإدراك والعلم.

وفي الاصطلاح: المعرفة والعلم، معناهما واحد - أي: مترادفان - وهي: الإدراك الجازم المطابق للواقع الناشئ عن دليل.

شرح التعريف:

الإدراك: جنسٌ في التعريف، يشمل الجازم وغير الجازم.

الجازم: قيد في التعريف، يخرج به الظنُّ، - وهو: إدراك الطرَف الراجح-، ويخرج به الوهم، - وهو: إدراك الطرَف المرجوح-، ويخرج به الشكُّ، - وهو: استواء الطرفين.

المطابق للواقع: يخرج به غير المطابق، وكجزم الملحد بعدم وجود اللَّه.

عن دليل: يخرج به التقليد؛ لأنه ليس ناشئًا عن دليل؛ بل ناشئ عن الأخذ بقول الغير على ما سيأتي.

حكم معرفة اللَّه:

أوجب اللَّه - سبحانه - على كل فرد من أفراد المكلَّفين معرفته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

والمقصود بالمعرفة هنا: معرفة صفات اللَّه - تعالى -، من حيث ما يجب، وما يجوز، وما يستحيل في حقه - تعالى -، وكذا الرسل - عليهم السلام -، وليس المقصود معرفة ذاته -تعالى -؛ لأن ذلك أمر لا سبيل إليه؛ إذ لا يعرف ذاته وكنه حقيقته إلا هو، وفي الحديث: «تفكَّروا في الخلق، ولا تُفكِّروا في الخالق، فإنه لا تحيط به الفكرة» [أخرجه ابن أبي شيبة والبيهقي]، فلا يعرف اللَّهَ إلا اللَّهُ، وتَرْكُ الإدْرَاكِ إِدْرَاكٌ، والبحث في الذات إشراك، سبحانه: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴿١٠٣﴾﴾ [الأنعام: ١٠٣].

والمراد إذا بمعرفة اللَّه تعالى، معرفة صفاته وأسمائه وسائر أحكام الألوهية لا معرفة ذاته وكنه حقيقته.

الدليل على وجوب معرفة اللَّه:

قوله - سبحانه -: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد: ١٩]، وإجماع الأمة على وجوب الإيمان، ودعوة المخالفين إلى الإيمان، وعلى وجوب الفروع، كالصلاة، والصوم، وما لا يتمّ الواجب إلا به، فهو واجب.

رأي العلماء في طريق وجوب المعرفة:

ذهب الأشاعرة إلى أن معرفة اللَّه واجبة بالشرع، وكذلك سائر الأحكام؛ إذ لا حكم قبل ورود الشرع في الأصول، ولا في الفروع فعند أهل السنة الحسن: ما حسّنه الشرع، والقبيح ما قبّحه الشرع.

وذهبت المعتزلة إلى أن الأحكام كلها ثبتت بالعقل، وأما الشرع فإنما جاء مقرِّرًا ومؤكِّدًا لما أثبته العقل، وهذا بناءً على مذهبهم في التحسين والتقبيح العقليين، فعندهم أن الحسن هو: ما رآه العقل حسنًا، والقبيح

هو: ما رآه العقل قبيحًا، وعندهم، أنه إذا أدرك العقل حُسْنَ شيءٍ حكم بوجوبه، ووجب أن يجيء الشرعُ فيه مطابقًا لما حكم به العقل.

وذهب الماتريدي، ومن شايعه إلى أن معرفة اللَّه تعالى يدرك وجوبها العقل، لكن على معنى أنه لو لم يرد الشرع لأدرك العقل ذلك استقلالًا لكونه أمرًا واضحًا، ولم يبنوا ذلك على التحسين العقلي، كما فعل المعتزلة، فالمذاهب في مسألة المعرفة ثلاثة:

الأول: مذهب الأشاعرة، وحاصله أن جميع الأحكام، ومنها معرفة اللَّه تعالى إنما ثبتت- وجبت - بالشرع، ويكلَّف بها العقلاء أي بشرط العقل.

والثاني: مذهب الماتريدي، وحاصله أن معرفة اللَّه وحدها، ثبتت بالعقل المستقيم الخالي من الهوى والتقليد وعدم اعتبار العقل سبيلًا لمعرفة اللَّه يكون إهمالًا له ولوظيفته التي هي النظر والتفكير، أما سائر الأحكام، فلا تثبت إلا بالشرع.

والثالث: مذهب المعتزلة: وحاصله أن الأحكام كلها - ومنها معرفة اللَّه تعالى ثبتت بالعقل، وجاء الشرع مبينًا ومؤكدًا لما أثبته العقل.

بيان الحكم وأقسامه:

لما كان المكلف مطالبًا بمعرفة ما يجب وما يجوز وما يستحيل عليه ﷻ يحسن أن نبين معنى الحكم وأقسامه.

تعريف الحكم: هو إثبات أمرٍ لأمرٍ، أو نفيُه عنه، فقولنا: محمدٌ ناجحٌ، قضية موجبة، أثبتنا فيها الأمر الثاني، وهو النجاح، للأمر الأول، وهو محمد، وقولنا: محمد ليس بناجح، قضية سالبة، سلبت النجاح عن محمد.

وينقسم إلى ثلاثة أقسام عقلي، وشرعي، وعادي.

فالحكم العقلي: هو إثباتُ أمرٍ لأمرٍ، أو نفيُه عنه، دون توقُّفٍ على تجربة، أو حكم الشارع.

كقولنا: الكلُّ أكبر من الجزء.

والحكم الشرعي: هو إثباتُ أمرٍ لأمرٍ، أو نفيُه عنه، استنادًا إلى القرآن الكريم، والسنة المطهرة.

كقولنا: حجُّ البيت الحرام واجبٌ على كل مسلم مستطيع.

والحكم العادي: هو إثبات أمرٍ لأمرٍ، أو نفيُه عنه، استنادًا إلى العادة والتجربة.

كقولنا: يقطع السكين اللحم، وقولنا: الغذاء الجيِّد يقوِّي البدن ويُنَمِّيه.

والحكم العادي له اتصال وثيق بالكونيات وسنن اللَّه فيها وما يجريه البشر عليها من التجارب وما يستفاد منها بالتكرار.

والذي يُهمنا في دراسة علم العقيدة، هو الحكم العقلي وأقسامه، ويتوقف عليه الكثير من مسائله، فوجود اللَّه - تعالى - واجب عقلًا، وإرسال الرسل جائزٌ عقلًا، وشريك الباري مستحيل عقلًا.

تعريف الحكم العقلي وأقسامه:

الحكم العقلي هو: إثبات أمرٍ لأمرٍ، أو نفيُه عنه، بواسطة العقل.

وأقسامه ثلاثة:

١- واجب. ٢- جائز. ٣- مستحيل.

١- الواجب: هو الأمر الثابت الذي لا يتصور العقل انتفاءه، وهو قسمان:

أ- ضروري بدهي: يدركه كل إنسان بغير نظر مثل صغر الولد في السن عن أبيه، وكون الواحد أقل من الاثنين.

ب- نظري: ما يصل الإنسان إليه بعد النظر والتفكير ويحتاج إلى دليل.

٢- الجائز: ويسمى الممكن وهو الذي يفيد الثبوت تارة والعدم تارة أخرى، وهو قسمان:

أ- ضروري: كالحركة، أو السكون للجسم.

ب- نظري: كجواز تعذيب المطيع، وكجواز إثابة العاصي.

٣- المستحيل: وهو ما لا يتصور في العقل وجوده، وهو قسمان:

أ- ضروري: كخلو الجسم عن الحركة والسكون، والابن أكبر من أبيه.

ب- نظري: مثاله شريك الباري.

ومعنى كون الوجوب والاستحالة والجواز أحكامًا عقلية أنها لازمة لما حكم له بها لا تقبل التخلف عنه ولا الانفكاك.

تنبيه:

ويلاحظ أننا نسبنا الوجوب والاستحالة والجواز إلى العقل، فالعقل الإنساني إذًا هو الذي يبحث، وهو الذي يحكم، وعلى أساس حكمه تبنى النتائج - فلا مجال هنا في إثبات العقيدة للتقليد، ولا للوارثة، ولا للعادات ولا للأهواء ولا للشهوات، إنما المجال مجال العقل السليم الحر غير المكتوب وغير المعلول.

وسوف نجد في مسيرتنا مع هذا العلم إننا نستدل بآيات من كتاب اللَّه تعالى، فلا يقال ولا يجوز لأحد أن يقول: كيف تستدلون بكتاب اللَّه على قضايا قررتم أن العقل هو الحكم فيها؛ لأننا نقول: أننا نستدل بكتاب اللَّه تعالى فيما يعرضه علينا من آيات تحرك عقولنا وتفتح لها مجالات البحث

والمناقشة والمحاورة، ثم نترك الحكم على النتائج لعقولنا، فكتاب اللَّه لنا هو النور الذي يشع فندرك به السبل ونعرف جوانب الطرق ومعالمه، ويكفيك دليلًا على أنه يسلك هذا السبيل بالنسبة للنائين عنه، قوله لرسوله ﷺ: ﴿وَقُلِ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩].



المناقشة

س١ : للتوحيد ثلاثة معان، اذكرها.

س٢ : لمن ينسب علم التوحيد؟

س٣ : ما معنى التكليف، وما الأحكام التكليفية؟

س٤ : للتكليف أربعة شروط، فما هي؟

س٥ : أوجب اللَّه سبحانه على كل مكلف معرفته، فما المقصود بالمعرفة؟ وما الدليل على وجوبها؟

س٦ : اختلفت الفرق في طريقة وجوب المعرفة، وضح ذلك.

س٧ : أكمل ما يلي:

أ- الحكم هو: ....

ب- ينقسم الحكم إلى: ....، ....، ....

ج- الواجب هو...................

د- الجائز هو......................

هـ- المستحيل هو.................

٤- التقليد وحكم إيمان المقلد

قَالَ النَّاظِمُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٠- إِذْ كُلُّ مَنْ قَلَّدَ في التوحيدِ ... إيمانُه لم يَخْلُ مِن ترديدِ
١١- ففيه بعضُ القومِ يَحْكِي الخُلفا ... وبعضُهم حقَّقَ فيه الكشفا
١٢- فقال: إن يجزم بقولِ الغيرِ ... كفى وإلا لم يَزَلْ في الضير

تعريف التقليد:

هو اعتقاد قول الغير اعتقادًا جازمًا بلا دليل، كاعتقاد وجوب القدرة للَّه بناء على قول الغير من غير أن تعرف الدليل، فإذا عرفت الدليل الذي استند إليه صاحب القول الذي أخذت به لم تكن مقلدًا.

حكم إيمان المقلِّد:

اختلف العلماء في صحة إيمان المقلِّد، على أقوال:

القول الأول: عدم الاكتفاء بالتقليد، بمعنى عدم صحَّة تقليد المقلِّد، ولا يعتبر هذا الإيمان منجيًّا لصاحبه في الآخرة، وجرى على هذا السنوسي في كتابه «شرح الكبرى»، والتحقيق أنه رجع عن هذا القول.

القول الثاني: الاكتفاء بالتقليد مع كون المقلد عاصيًا مطلقًا؛ أي: سواء أوجِدت في المقلِّد أهلية النظر الفعلي أم لم توجد.

القول الثالث: إنه مؤمن عاصٍ إن كان عنده أهلية النظر والاستدلال؛ لأنه ترك ما يقدر عليه، وإن لم تكن فيه أهلية النظر والاستدلال فهو مؤمن غير عاصٍ؛ لأنه ترك شيئًا هو عاجز عن تحصيله، ولا يكلِّف اللَّه نفسًا إلا وسعها، وهذا هو القول الراجح.

والصحيح من هذه الأقوال هو القول الثالث المبنيُّ على وجوب المعرفة بالدليل عند الاستطاعة، أخذًا من قوله - سبحانه -: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَاۚ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، ولأن النبي ﷺ قَبِل من الناس الإيمانَ دون أن يُطالبهم بالدليل، وعند ما سئل عن الإيمان في حديث جبريل المشهور قال: «أن تؤمن بالله وملائكته... إلخ. [متفق عليه] دون أن يتعرَّض للدليل، ومن لم تكن عنده المقدرة على النظر والاستدلال تسقط عنه المطالبة بهما كما تسقط المطالبة بالحج عن غير المستطيع.

حكم إيمان العوام:

وعلى ذلك فإيمان العوام صحيح، وهم مؤمنون عارفون بربهم، وغاية الأمر أنهم عاجزون عن التعبير عنه وعن تفصيله وهو لا يضر، لأن النبي ﷺ قبل إيمان الناس دون مطالبتهم بالدليل؛ لأن فِطرَتَهم جُبِلت على توحيد اللَّه - سبحانه - واعتقاد قدمه، وحدوث ما سواه، وهذه هي الفطرة التي ذكرها اللَّه - تعالى - في قوله: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَاۚ﴾ [الروم: ٣٠]، وأشار إليها ﷺ بقوله: «كل مولود يولد على الفطرة» [متفق عليه]، وقد أجمع المتكلمون -كما حكاه الآمدي[1]- على صحة إيمان المقلِّد.



(١) هو سيف الدين الآمدي من أعلام مذهب الأشاعرة ت ٦٣١هـ.

٥- أول ما يجب على المكلَّف

قَالَ النَّاظِمُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٣- واجزِمْ بأن أولًا مما يَجِبْ   معرفةٌ وفيه خُلفٌ مُنْتَصِبْ
١٤- فانظر إلى نَفْسِك ثم انتقلِ   للعالم العُلْويِّ ثم السُّفلي
١٥- تجدْ به صُنعًا بديعَ الحِكَمِ   لكن به قام دليلُ العَدَمِ
١٦- وكلُّ ما جاز عليه العَدَمُ   عليه قطعًا يستحيل القِدَمُ

لما فرغ رَحِمَهُ اللَّهُ من الكلام عن المقلِّد، وهل يكفي التقليد في عقائد التوحيد، شرع في بيان أول واجب على المكلف ذاكرًا خلاف العلماء في ذلك على النحو الآتي:

آراء العلماء في أوّل واجب على المكلِّف:

للعلماء في أوّل الواجبات على المكلّف خلاف طويل، وسنحاول أن نجمله في عبارة واضحة فنقول:

١- ذهب إمام أهل السنة «أبو الحسن الأشعري» إلى أن أول شيء يجب على المكلف هو «معرفة اللَّه تعالى»، وهذا ما جرى عليه المصنف.

٢- ذهب الأستاذ «أبو إسحاق الاسفراييني» إلى أن أول شيء يجب على المكلف هو «النظر الموصل إلى معرفة اللَّه تعالى» وينسب هذا القول إلى الأشعري أيضًا.

٣- ذهب القاضي «أبو بكر الباقلاني» إلى أن أول شيء يجب على المكلف هو «المقدمة الأولى من الدليل الموصل لمعرفة اللَّه تعالى»، وبيان

ذلك أن قولنا (العالَم حادث، وكل حادث لا بد له من محدث)، دليل على وجود اللَّه تعالى، وصورة الدليل كاملة هي النظر، وقولنا: «العالم حادث» وحده هو المقدمة الأولى من مقدمتي هذا النظر، وهذه المقدمة الأولى هي أول شيء يجب على المكلف معرفته.

٤- وذهب إمام الحرمين إلى أن أوّل شيء يجب على المكلف هو القصد إلى النظر، والمراد تفريغ القلب عن الشواغل التي تشغله، أو تصرفه عن النظر والاستدلال.

وهناك أقوال أخرى أعرضنا عن ذكرها؛ لأن ما ذكرناه يغني عنها.

تنبيه: الخلاف في هذه الأقوال لفظي؛ لأن من قال: إن أول الواجب هو المعرفة إنما قصد أن أول الواجبات من المقاصد الاعتقادية هو المعرفة، ومن قال إن أول الواجبات هو النظر أو القصد إليه إنما عنى أن ما ذكر أول الواجبات من حيث إنه يتوقف عليه الواجب الأول من المقاصد الاعتقادية.

والأصح من هذه الآراء هو أن أول واجب على المكلف من حيث المقصد «المعرفة» وأول واجب من حيث الوسيلة القريبة «النظر» وأول واجب من حيث الوسيلة البعيدة «القصد إلى النظر».



٦- النظر ومسالكه

النظر لغة: الإبصار، أي: إدراك الشيء بحاسة البصر والفكر.

واصطلاحًا: ترتيب أمرين معلومين؛ ليتوصل بترتيبهما إلى علم مجهول، كقولنا العالم متغيِّر، وكل متغيِّر حادث، فإنه موصِّل للعلم بحدوث العالم المجهول قبل ذلك الترتيب.

مسالك النظر:

بدأ المصنف بذكر وجوب التفكر في أحوال ذات الإنسان وذلك لأمور:

أولها: أنها أقرب الأشياء إليه قال - تعالى -: ﴿وَفِيٓ أَنفُسِكُمۡۚ أَفَلَا تُبۡصِرُونَ﴾ [الذاريات: ٢١].

ثانيها: من عرف نفسه فقد عرف ربه أي: من تفكّر في بدائعها توصل إلى معرفة صانعها، وقيل: من عرف نفسه بالحدوث والفقر، عرف ربه بالقدم والغنى، قال تعالى: ﴿۞ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلۡفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِۖ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلۡغَنِيُّ ٱلۡحَمِيدُ﴾ [فاطر: ١٥].

وقد أمرنا اللَّه - تعالى - بالنظر في أنفسنا والتأمل في أحوالها، ، فالمتأمل في أحوال نفسه وما اشتملت عليه من سمع، وبصر، وكلام، وطول، وعرض، وعمق، ورضا، وغضب، وعلم، وجهل، وإيمان، وكفر، ولذة، وألم، وغير ذلك مما لا يُحصى، يرى أنها متغيِّرة من عدم إلى وجود وبالعكس، مما يدل على حدوثها، وأن لها محدثًا وخالقًا حكيمًا مدبِّرًا وهو اللَّه سبحانه قال - تعالى -: ﴿وَلَقَدۡ خَلَقۡنَا ٱلۡإِنسَـٰنَ مِن سُلَـٰلَةٖ مِّن طِينٖ ۝١٢ ثُمَّ جَعَلۡنَـٰهُ نُطۡفَةٗ فِي قَرَارٖ مَّكِينٖ﴾ [المؤمنون: ١٢، ١٣].

التفكر في أحوال العالمين العلوي والسفلي:

ثم بعد النظر في أحوال النفس انتقل للنظر في أحوال العالم المنسوب إلى جهة العلو، والمراد به: ما ارتفع من الفلكيات من (سماوات، وكواكب، وعرش، وغيرها)، فإذا نظرت فيها فإنك ستجد آيات باهرات تدلّ على وجود خالقٍ قادرٍ مدبِّرٍ مريدٍ، قال - تعالى -: ﴿إِنَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ لَأٓيَٰتٖ لِّلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [الجاثية: ٣].

ثم بعد النظر في العالم العلوي انتقل للنظر في العالم المنسوب للجهة السُّفلى، كالهواء والسحاب والأرض، وما فيها من المعادن والبحار والنبات، وغير ذلك، تجد أن كلًّا منها مشمول بجهات مخصوصة، وأمكنة معينة، ونجد بعضه متحركًا وبعضه ساكنًا، وبعضه نورانيًّا، وبعضه ظُلمانيًّا، مِمَّا يدل على وجوب الصانع الخالق وصفاته.

قال - تعالى-: ﴿وَفِي ٱلۡأَرۡضِ قِطَعٞ مُّتَجَٰوِرَٰتٞ وَجَنَّٰتٞ مِّنۡ أَعۡنَٰبٖ وَزَرۡعٞ وَنَخِيلٞ صِنۡوَانٞ وَغَيۡرُ صِنۡوَانٖ يُسۡقَىٰ بِمَآءٖ وَٰحِدٖ وَنُفَضِّلُ بَعۡضَهَا عَلَىٰ بَعۡضٖ فِي ٱلۡأُكُلِۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّقَوۡمٖ يَعۡقِلُونَ﴾ [الرعد: ٤].

فاعلم أن ما وَجَدْتَ في نفسك من تغيُّر، وفي العالم كذلك يسمى دليل الحدوث، وهو دليل الحاجة إلى صانعٍ خالق حكيمٍ متَّصفٍ بالصفات، وحاصله أن تقول: «العالَم حادث، وكل حادث لا بد له من صانع حكيم متَّصف بالصفات وهو اللَّه تعالى».

قال - تعالى-: ﴿إِنَّ فِي خَلۡقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَٱخۡتِلَٰفِ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱلۡفُلۡكِ ٱلَّتِي تَجۡرِي فِي ٱلۡبَحۡرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٖ فَأَحۡيَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٖ وَتَصۡرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلۡمُسَخَّرِ بَيۡنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ لَأٓيَٰتٖ لِّقَوۡمٖ يَعۡقِلُونَ﴾ [البقرة: ١٦٤].

٧- الإيمان والإسلام

قَالَ النَّاظِمُ رَحِمَهُ اللهُ:

١٧- وفُسِّرَ الإيمانُ بالتصدِّيقِ	والنُطقُ فيهِ الخُلفُ بالتحقيقِ
١٨- فَقِيْلَ: شَرطٌ كالعَمَلْ وقيْل: بلْ	شَطْرٌ والاسلامَ اشْرَحَنْ بالعَمَلْ
١٩- مِثَالُ هذا الحجُّ والصَّلاةُ	كذا الصيامُ فادرِ والزكاةُ
٢٠- وَرُجِّحتْ زيَادةُ الإيمانِ	بما تَزِيدُ طاعةُ الإنسانِ
٢١- ونَقْصُهُ بنقصِها وَقِيْلَ: لا	وَقِيْلَ: لا خُلْفٌ كَذَا قَدْ نُقِلا

تعريف الإيمان:

الإيمان لغة: التصديق، ومنه قوله - تعالى -: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤۡمِنٖ لَّنَا﴾ [يوسف: ١٧]، أي: مصدِّق.

وشرعًا: هو تصديق النبي ﷺ في كل ما جاء به وعُلِمَ من الدين بالضرورة إجمالًا في الإجمالي، وتفصيلًا في التفصيلي.

شرح التعريف:

المراد بتصديق النبي: الإذعان لما جاء به والقبول له، وليس المراد وقوع نسبة الصدق إليه في القلب من غير إذعان وقبول له حتى يلزم الحكم بإيمان كثير من الكفار الذين كانوا يعرفون حقيقة نبوته ﷺ، ومصداق ذلك قوله - تعالى -: ﴿يَعۡرِفُونَهُۥ كَمَا يَعۡرِفُونَ أَبۡنَآءَهُمۡۖ﴾ [البقرة: ١٤٦].

المراد بما عُلم من الدين بالضرورة: أي: علم من أدلَّة الدين، واشتُهِر بين الناس، فأصبح لشهرته كالضروري الذي لا يُحتاج في معرفته إلى نظر

واستدلال، بحيث يعلمه الجميع على سبيل الجزم من غير قبول للتشكيك، كوجوب الصلاة، وتحريم الخمر.

ويكفي الإجمال فيما يعتبر التكليف به إجمالًا، كالإيمان بالأنبياء والملائكة والكتب.

ولا بد من التفصيل فيما يعتبر التكليف به تفصيلًا، كالإيمان بمن ذكروا بأسمائهم من الأنبياء والملائكة. وما سبق هو معنى قوله: (وفسر الإيمان بالتصديق).

حكم النطق بالشهادتين:

اختلف العلماء في حكم النطق بالشهادتين هل هو شرط لإجراء الأحكام الدنيوية، أو جزء من الإيمان، وقبل ذكر هذه الأقوال نحدِّد محلَّ النزاع.

أولًا: لا يطالب بالنطق بالشهادتين غير المتمكن من ذلك، كالأخرس، ومن فاجأه الموت قبل النطق من غير تراخٍ، ولا خلاف في إيمانهما.

ثانيًا: أولاد المسلمين مؤمنون قطعًا وتجري عليهم الأحكام الدنيوية.

ثالثًا: يطالب بالنطق بالشهادتين المتمكِّن من ذلك والقادر عليه، بأن يقول: أشهد أن لا إله إلا اللّه وأشهد أن محمدا رسول الله.

ومحلّ الخلاف فيمن أراد الدخول في الإسلام ولم يكن مسلمًا، فهل النطق في حقّه شرط أو جزء؟ اختلف العلماء على النحو الآتي:

١- ذهب جمهور العلماء إلى أن النطق بالشهادتين خارج عن حقيقة الإيمان، فهو شرط لإجراء أحكام المؤمنين عليه من التوارث، والتناكح، والصلاة خلفه، والدفن في مقابر المسلمين، وغير ذلك؛ لأن التصديق القلبي وإن كان إيمانًا إلا أنه باطن خفيّ، فلا بدّ له من علامة ظاهرة تدلّ عليه.

وبناء على ذلك: فمن صدَّق بقلبه ولم يقرْ بلسانه لا لعذرٍ مَنَعَه ولا لرفضٍ منه، بل اتفق له ذلك، فهو مؤمن عند اللَّه - تعالى - غير مؤمن في الأحكام الدنيوية، أما المعذور إذا قامت قرينة على إسلامه بغير النطق كالإشارة فهو مؤمن في الدنيا والآخرة.

ومن أقر بلسانه ولم يصدّق بقلبه كالمنافق فهو مؤمن في الدنيا عند أهل السنة، غير مؤمن عند اللَّه - تعالى -، ويُحكَم بكونه مؤمنًا في الأحكام الدنيوية ما لم يطّلع على كفره بعلامةٍ، كسجود لصنمٍ، وإلّا جَرَت عليه أحكام الكفر.

٢- ذهب بعض العلماء إلى أنه شرطٌ في صحة الإيمان، فمن لم يقرّ بلسانه فإيمانه غير صحيح.

٣- ذهب الإمام «أبو حنيفة وبعض الأشاعرة» إلى أن الإقرار بالشهادتين ليس شرطًا بل هو جزء من الإيمان، فيكون الإيمان تصديقًا وإقرارًا، فمن صدَّق بقلبه ولم يتَّفق له في عمره، لا مرَّة ولا أكثر من مرة مع القدرة على ذلك لا يكون مؤمنًا لا عند الناس، ولا عند اللَّه - تعالى -، وكلٌّ من القولين الأخيرين ضعيفٌ.

والراجح هو القول الأول لورود الأدلة على ذلك، قال تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ﴾ [المجادلة: ٢٢]. أي: أثبته في قلوبهم، وقوله ﷺ في دعائه: «اللهم يا مثبت القلوب ثبت قلبي على دينك» [أخرجه ابن ماجه والترمذي في كتاب الدعوات].

وذلك معنى قول الناظم:

.... والنُّطقُ فيه الخلفُ بالتحقيق

فقيلَ شَرطٌ كالعملِ وقيلَ: بَلْ ....

علاقة الإيمان بالعمل:

ذهب «أهل السنة» إلى أن العمل شرط كمال في الإيمان، فمن أتى بالعمل فقد حصل الكمال، ومن تركه فهو مؤمن، لكنه فوّت على نفسه الكمال إذا لم يكن مع ذلك استحلال، أو عناد للشارع، أو شكٌّ في مشروعيته، وإلا فهو كافر فيما عُلم من الدين بالضرورة.

وذهبت «المعتزلة» إلى أن العمل ركن من الإيمان؛ لأنهم يقولون: إن الإيمان عمل ونطق واعتقاد، فمن ترك العمل فليس بمؤمن؛ لفقد جزء من الإيمان وهو العمل، ولا كافر؛ لوجود التصديق، فهو عندهم في «منزلة بين المنزلتين»، ويسمى فاسقًا وهي منزلة بين الإيمان والكفر، ويُخَلَّد في النار، ويُعَذَّب بأقلّ من عذاب الكافر.

و«الخوارج» يرون كما يرى المعتزلة أن الإيمان مكوَّن من الأجزاء الثلاثة: «التصديق، والإقرار، والعمل»، ولكن الخوارج يجعلونها في مرتبة واحدة، فمن ترك العمل حكموا عليه بالشرك أو بالكفر، كفر اعتقاد أو كفر نعمة، والخلود في النار.

الرأي المختار:

المختار من هذه الآراء هو: أن العمل شرط كمال؛ لأن الإيمان في اللغة التصديق، فيستعمل شرعًا في تصديق خاصٍّ، ولا دليل على نقله للمعاني الثلاثة كما زعم المعتزلة والخوارج.

أدلة أهل السنة:

١-دلَّت النصوص على ثبوت الإيمان قبل الأوامر والنواهي، كقوله - تعالى -: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱرْكَعُواْ وَٱسْجُدُواْ وَٱعْبُدُواْ رَبَّكُمْ وَٱفْعَلُواْ

ﭐلۡخَيۡرَ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ۩ ﴿٧٧﴾ [الحج: (٧٧)]، وقوله - تعالى -: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا يَسۡخَرۡ قَوۡمٞ مِّن قَوۡمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُواْ خَيۡرٗا مِّنۡهُمۡ﴾ [الحجرات: (١١)]، فخاطبهم بوصف الإيمان قبل تكليفهم بالأمر والنهي.

٢- عطف العمل على الإيمان، والعطف يقتضي المغايرة، كقوله - تعالى-: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [البقرة: ٢٥].

٣- الإيمان والمعاصي قد يجتمعان، كقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرۡفَعُوٓاْ أَصۡوَٰتَكُمۡ فَوۡقَ صَوۡتِ ٱلنَّبِيِّ﴾ [الحجرات: ٢] وقوله سبحانه: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٱقۡتَتَلُواْ فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَهُمَاۖ﴾ [الحجرات: ٩].

وقد ثار النزاع قديمًا وحديثًا حول الإيمان وعلاقته بالعمل، فهل إذا وُجِد الإيمان لا بد أن يستتبع العمل بشرائع الإسلام، وأن ترك العمل بما شرع اللَّه يؤدي إلى ترك الإيمان والدخول في الكفر أو أن الإيمان شيء والعمل شيء آخر.

الإيمان هو التصديق القلبي بكل ما جاء به النبي ﷺ وعلم من الدين بالضرورة فمَن صدَّق بقلبه بكل ما جاء به النبي ﷺ فهو مؤمن، وبهذا لا يصح الحكم على فرد أو أفراد أو مجتمع بالكفر إلَّا إذا جهر بالكفر أو أنكر معلومًا من الدين بالضرورة.

وما دام الفرد أو الأفراد يؤمنون باللَّه وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وما فيه من أمور البعث والحساب . . . إلخ.

وما داموا يشهدون أن لا إله إلا اللَّه وأن محمدًا رسول اللَّه، ويقرون بفرضية الصلاة والزكاة والصيام والحج، ولا يحلون ما حرم اللَّه ورسوله، ولا يحرمون ما أحله اللَّه ورسوله ما داموا كذلك، فهم مؤمنون ناجون عند اللَّه تعالى وهم مسلمون.

وأما من أنكر شيئًا يجب الإيمان به أو الإقرار به فهو كافر، وأما الطاعات من الصلاة والصيام والزكاة والحج وعمل الخيرات، فمن أداها فقد استكمل الإيمان ما دام قد صدَّق وأقرَّ، ومن فرط في شيء منها عاقبه اللَّه بمقدار ما فرَّط.

ومن ارتكب المنهيات مثل شرب الخمر والسرقة والزنى، فإنه ينال جزاء ما اقترف من الذنوب والخطايا في نار جهنم، ثم بعد ذلك يخرج من النار ويدخل الجنة بإيمانه، وقد قال ﷺ: «من قال: لا إله إلَّا اللَّه دخل الجنة» فلما ألحَّ أبو ذر في السؤال ثلاث مرات فقال: وإن زنى وإن سرق؟ فقال ﷺ: «وإن زنى وإن سرق رغم أنف أبي ذر». وبهذا يظهر لنا خطأ تكفير مجتمعنا المعاصر وتكفير أفراده إذ أن النصوص الدينية صريحة في أنه لا يصح الحكم بالكفر إلا على من صرح به أو أنكر معلومًا من الدين بالضرورة.

وليس معنى نقدنا لدعوتي التكفير أننا نقر ترك الطاعات واقتراف الذنوب وارتكاب الخطايا، وإنما نحن نرى أن من ترك طاعة وهو غير جاحد بها فإنه سينال عقابه عند اللَّه في الآخرة، ولا يصح أن نطلق عليه الكفر أو نصفه أو نحكم عليه بالكفر.

ونرجو لكل فرد من أفراد هذه الأمة أن يهديه اللَّه سواء السبيل، وأن يبصره بأمور دينه.

تعريف الإسلام:

الإسلام لغة: مطلق الامتثال والانقياد.

وشرعًا: الامتثال والانقياد لما جاء به النبي ﷺ مما عُلِمَ من الدين بالضرورة من الأعمال الظاهرة.

وعلى هذا فالإيمان والإسلام متغايران، وإن تلازما شرعًا.

وذهب بعض العلماء إلى أن الإيمان والإسلام معناهما واحد؛ لأن الإسلام معناه الإذعان الباطني، قال تعالى: ﴿أَفَمَن شَرَحَ ٱللَّهُ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَـٰمِ﴾ [الزمر: ٢٢].

والحقُّ: أن الإيمان والإسلام إذا افترقا اجتمعا وإذا اجتمعا افترقا، بمعنى أنه إذا اجتمع اللفظان افترق معناهما، فيختص الإسلام بالأعمال الظاهرة مثل الصلاة وغيرها، ويختص الإيمان بالتصديق القلبي الجازم أو الاعتقادات الباطنة، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَـٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَـٰتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥]، أما إذا ذكر أحدهما منفردًا فإنه يدل على الآخر فيكون كل مسلم مؤمن وكل مؤمن مسلم، كما في قوله - تعالى -: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَـٰمُ﴾ [آل عمران: ١٩]. فيشمل الإسلام: الإيمان.

وكما في قوله تعالى: ﴿رَّبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِى لِلْإِيمَـٰنِ أَنْ ءَامِنُوا۟ بِرَبِّكُمْ فَـَٔامَنَّا﴾ [آل عمران: ١٩٣] فيشمل الإيمان: الإسلام.

أركان الإسلام:

وأركان الإسلام خمسة، ترك المصنف أحدها، وهو النطق بالشهادتين؛ لتقدُّم بيانه، والأربعة الباقية هي: «إقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، والحج».

وقد عرضت لمعنى كل ركن وكيفية أدائه، وشروطه، وأركانه كتبُ الفقه فارجع إليها.

وقد أشار الناظم إلى ذلك بقوله:

فَقِيْلَ شَرطٌ كالعَمَلْ، وقيْل بلْ شَطْرٌ والإسلامَ اشْرِحَنَّ بالعَمَلْ

مِثَالُ هذا الحجُّ والصَّلاةُ   كذا الصيامُ فأدرِ والزكاةُ

زيادة الإيمان ونقصانه:

قَالَ النَّاظِمُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

وُرجِّحتْ زيَادةُ الإيمانِ   بما تزيدُ طاعةُ الإنسانِ
ونَقْصُهُ بنقصِها وَقِيْلَ: لا   وَقِيْلَ: لا خُلْفُ كذَا قَدْ نُقِلا

اختلف العلماء في زيادة الإيمان ونقصانه إلى ثلاثة آراء:

الرأي الأول: ذهب جمهور العلماء إلى أن الإيمان يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية.

وقد استدلوا على ذلك بأدلة عقلية ونقلية.

الدليل العقلي:

أنه لو لم تتفاوت حقيقة الإيمان بالزيادة والنقص لكان إيمان آحاد الأمة بل المنهمكين على الفسق والمعاصي مساويًا لإيمان الأنبياء والملائكة، واللازم - وهو المساواة - باطل، فيكون عدم التفاوت بالزيادة والنقص باطلًا أيضًا.

الدليل النقلي:

وردت نصوص كثيرة تدل على زيادة الإيمان ونقصانه منها:

- قوله -تعالى-: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾ [الأنفال: ٢].
- وقوله تعالى: ﴿لِيَزْدَادُوٓا۟ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْ﴾ [الفتح: ٤].
- وقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [التوبة: ١٢٤].

- وقوله ﷺ لابن عمر رضي الله عنهما لما سأله: الإيمان يزيد وينقص؟ قال: (نعم يزيد حتى يدخل صاحبه الجنة وينقص حتى يدخل صاحبه النار) [أخرجه الثعلبي في تفسيره].

- وقوله ﷺ: (لو وزن إيمان أبي بكر بإيمان هذه الأمة لرجح به) [أخرجه البيهقي في شُعب الإيمان].

هذه النصوص دلّت على زيادة الإيمان، وَكُلُّ ما يقبل الزيادة يقبل النقص.

الرأي الثاني:

ذهب بعض العلماء كالإمام «أبي حنيفة» إلى أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص؛ لأن الإيمان اسم للتصديق البالغ نهاية الجزم والإذعان، وهذا لا يُتَصوَّر فيه زيادة ولا نقصان؛ لأن النهاية لا مراتب لها، وتأوَّل هؤلاء الآيات الدالّة على زيادة الإيمان بقولهم: إنما هي في حق المؤمن به؛ لأن الصحابة كانوا آمنوا بما أنزل عليه ﷺ، وكانت الشريعة غير تامة، وكانت الأحكام تنزل شيئًا فشيئًا، فكانوا يؤمنون بكل ما يتجدَّد، وتأوَّلوا الأحاديث الواردة بأن الزيادة والنقص يرجع كلٌّ منها إلى الأعمال لا التصديق.

الرأي الثالث:

ذهب إمام الحرمين «الجويني والفخر الرازي وغيرهما»: إلى أنه ليس هناك خلاف حقيقيٌّ بين القائلين بالزيادة والنقصان، والقائلين بعدمهما، بل هو خلاف لفظيّ.

ووجه كون الخلاف لفظيًّا: أن القول بأنه يزيد وينقص محمول على ما به كماله وهو الأعمال، والقول بأنه لا يزيد ولا ينقص محمول على أصله وهو التصديق الباطنيّ القلبي.

والأصحّ: أن التصديق القلبيّ يزيد وينقص بكثرة النظر ووضوح الأدلة وعدمهما؛ ولهذا كان إيمان الصديقين أقوى من إيمان غيرهم بحيث لا تعتريه الشُّبَه.

وقد تضافرت الأدلة على تحقّق الزيادة والنقصان في نفس التصديق، ويبدو هذا التفاوت من

ثلاثة أوجه:

١- من ناحية الأدلة؛ فالتصديق الناشئ عن دليل واحد لا يكون في منزلة التصديق الناشئ عن أدلة متعددة.

٢- التصديق الناشئ عن أدلة إجمالية غير الناشئ عن أدلة تفصيلية أزيلت فيها الشُّبَه والاعتراضات.

٣- التصديق الذى تنتج عنه ثمرة، ويترتب عليه العمل، أقوى وأثبت من التصديق النظري دون نتائج.

أقسام المصدقين:

وإذا كان التصديق يقبل الزيادة والنقص عقلًا؛ فلا يلزم من ذلك أن يكون إيمان كل فرد قابلًا للزيادة والنقص في الواقع، ونفس الأمر؛ لأنه قد قامت الأدلة على أن المصدقين- من هذه الناحية - ثلاثة أقسام:

١- قسم يزيد إيمانه ولا ينقص وهم «الأنبياء» - عليهم السلام - فهم يتدرَّجون في مدارج الرقي، وهم معصومون من الخطأ، والتدرج في الكمال لا يتوقف.

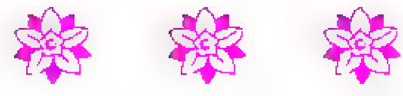
فالإيمان بعد المشاهدة أكمل منه قبلها، ويشير إلى هذا قول اللَّه - تعالى - على لسان «إبراهيم» عليه السلام: ﴿وَلَكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ [البقرة: ٢٦٠]،

وكأنه عليه السلام يقول: لقد حصَّلتُ إيمان العارِف: وأريد أن أترقَّى حتى أُحَصِّل إيمان المشاهِد. فلم يكن قوله شكًّا ولا تردُّدًا، أما قوله عليه السلام في هذا الشأن: «نحن أحق بالشكّ من إبراهيم» فمعناه أنه لو لَحِق الشكّ إبراهيم لتطرَّق إلينا من باب أولى؛ لأن إبراهيم من العارفين المصدِّقين، والرسول يعبِّر بذلك عن حال الأمة لا عن حاله عليه الصلا والسلام، وإذا قلنا: إنه يُعَبِّر عن حاله فيكون ذلك تواضعًا منه ﷺ إظهارًا لمنزلة إبراهيم الخليل عليه السلام.

٢- قسم لا يزيد إيمانه ولا ينقص، وهم «الملائكة»، فإيمانهم ناشئ عن فطرتهم، وليس في قدرتهم النظر والتفكير وتحصيل الأدلة.

٣- قسم يزيد إيمانه وينقص، وهم بقية العباد من الإنس، والجن القادرين على النظر والاستدلال، أو الاندفاع وراء الهوى والشيطان.

ومجمل ما سبق: أن الإيمان هو التصديق فقط، وأن العمل شرط كمال، وأن النطق بالشهادتين شرط في إجراء الأحكام الدنيوية، وأن الإيمان يزيد وينقص وهذا هو الراجح عند أهل السنة.



المناقشة

س١ : قال الناظم رحمه الله :

إِذْ كُلُّ مَنْ قَلَّدَ في التوحيد إيمانهُ لَمْ يخلُ مِنْ تَرْديدِ

اشرح البيت السابق شرحًا موضحًا معنى التقليد، وحكم إيمانه باللَّه تعالى.

س٢ : قال تعالى : ﴿وَفِي أَنفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴿٢١﴾﴾ تدعو الآية السابقة إلى التفكر في ذات الإنسان وأحواله، فلماذا؟ وهل يتفكر الإنسان في غير نفسه؟

س٣ : يقال: الإيمان والإسلام إذا اجتمعا افترقا، وإذا افترقا اجتمعا. كيف يكون ذلك؟

س٤ : هل يشترط لصحة الإيمان أن ينطق المكلف بالشهادتين؟

س٥ : قال تعالى : ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَٰدِقِينَ﴾. في ضوء الآية السابقة وضح مفهوم الإيمان لغةً وشرعًا وهل العمل جزء من حقيقة الإيمان؟ ولماذا؟ دلِّل على ما تقول.

س٦ : إيمانك باللَّه قد يزيد وقد ينقص.

هل توافق على هذه المقولة؟ دعم إجابتك بذكر آراء أهل العلم في زيادة الإيمان ونقصانه.

س٧ : ضع علامة (√) أمام العبارة وعلامة (×) أمام العبارة الخطأ فيما يلي :

١- علم التوحيد أحد فروع الشريعة. ( )

٢- الأحكام التكليفية الإيجاب والندب والتحريم والكراهية والإباحة ( )

٣- يستحب معرفة اللَّه تعالى على كل مكلف. ( )

س٨: اكتب المفهوم العقدي للمعاني التالية:

أ- أفراد المعبود بالعبادة مع اعتقاد وحدانيته.

ب- البالغ العاقل الذي بلغته الدعوة سليم الحواس.

ج- الامتثال والانقياد لما جاء به النبي ﷺ مما علم من الدين بالضرورة من الأعمال الظاهرة.



٨- الصفات الإلهية

قَالَ النَّاظِمُ رَحِمَهُ اللهُ:

٢٢- فواجبٌ له الوجودُ والقِدَمْ كذا بقاءٌ لا يُشَابُ بالعَدَمْ

قدَّم المصنف الكلام في الإلهيات بوجه عام؛ لأنها متعلِّقة باللَّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وما يتعلَّق به جلَّ شأنه مقدَّم على كل ما عداه، وإنما بدأ من هذه المباحث بالواجب له ثم بالكلام على الوجود؛ لأن الوجود كالأصل لكل ما عداه، وما عداه كالفرع له، ألا ترى أن الحكم بوجوب الواجبات له سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لا يتعلق إلا بعد الحكم بوجوب الوجود له.

فيجب للَّه تعالى كل كمال يليق بذاته، وكمالات اللَّه لا نهاية لها، ويجب على المكلف أن يعرف من هذه الكمالات «سبع صفات» على التفصيل تسمى «صفات المعاني»، وأن يعرف «الصفة النفسية»، وأن يعرف «الصفات السلبية»، أو «التنزيهية» وهي خمس.

طرق إثبات الصفات:

إثبات كل صفة من هذه الصفات إما أن يكون طريقه العقل، وإما أن يكون طريقه النقل أي الشرع.

فإذا كانت الصفات مما يتوقَّف عليه الخلق والإيجاد فلا بد من إثباتها عن طريق الدليل العقلي، ويأتي الدليل النقلي مؤيدًا، وهذه الصفات تسع صفات وهي: الوجود، والقدم، والبقاء، والمخالفة للحوادث، والقيام بالنفس، والحياة، والعلم، الإرادة، والقدرة.

أما الصفات التي لا يتوقَّف عليها الإيجاد فيكون الدليل النقليّ مثبتًا، والدليل العقلي مؤكِّدًا وهي صفات السمع، والبصر، والكلام.

أما الوحدانية فقد اختُلف في طريق ثبوتها: هل تثبت بالعقل أو بالنقل؟ والصحيح أن الاعتماد في ثبوتها على العقل، والقرآن الكريم خاطب العقل في إثبات الوحدانية، وإبطال الشرك.



أولًا: الصفة النفسية

وجود اللَّه ﷻ

الوجود صفة يتصف بها الموجود، وهي عند الشيخ الأشعري مشترك لفظي، فعدَّ الوجود عنده صفة من باب التسامح، وعند جمهور المتكلمين الوجود ليس صفة زائدة على الذات في الخارج، لكنها أمر اعتباي، فليس في عدّه صفة تسامح، فقد عدُّوا السلوب صفات كالقِدم والبقاء، والوجود بمعنى الثبوت والتحقق والشيئية.

والموجود إما أن يكون وجوده لذاته، أي: ليس لعلَّة خارجية -أي سبب- أثَّرت فيه، وهذا الموجود هو اللَّه - تعالى - فقط، وإما أن يكون وجوده لغيره أي: ليس ذاتيًّا، فله علَّة خارجيَّة أثَّرت فيه وذلك المؤثِّر هو اللَّه -تعالى-.

الدليل على وجود اللَّه تعالى:

الدليل على وجود اللَّه - تعالى - هو الأساس الذي يُبنى عليه إثبات الصفات الأخرى، فلا يمكن إثبات الواجبات، ونفي المستحيلات، والقول بإمكان الجائزات بدون إثبات أنه - تعالى - موجود واجب الوجود.

ومعنى أنه - تعالى - واجب الوجود أنه - تعالى - لا يجوز عليه العدم، فلا يقبل العدم لا أزلًا ولا أبدًا، لا في الماضي، ولا في الحاضر، ولا في المستقبل.

وَكُلُّ حقيقة علمية لا بد أن تستند في نهاية الأمر إلى حقيقة ضرورية لا تحتاج إلى برهان، وإلا لَظَلَّ البرهان في سلسلة لا تنقضي، فلا يزول الجهل، ولا يحل محله العلم.

وقد أجمع العلماء على أن وجود شيء من الممكنات دون أسباب تقتضي وجوده باطل بالبداهة، فكون الشيء جاريًا على نسق معين، ثم يتغير عن نسقه، ويتحول عنه بدون وجود أي مغير، أو محوّل إطلاقًا من الأمور الواضحة البطلان.

وقد مرّ بك أن جميع الأحكام المفروضة في العقل لا تخرج عن أحد أوصاف ثلاثة: الوجوب، الاستحالة، الإمكان.

وهذا الكون الذي نراه في جملته، إنما هو من نوع الممكن، أي: أن العقل يجزم بأنه لا يترتب أي محال على فرض انعدامه، ويرى أنّ من الممكن أن توجد أسباب تعدمه من أصله دون أن يستلزم ذلك محالًا لا يقبله العقل، وكل ما هذا شأنه فلا بد له من مؤثر خارجي يرجح فيه أحد جانبي الإمكان على الجانب الآخر، فالعالم لا بد له من مؤثر خارجي عنه وقوة عظمى أوجدته وهي قوة اللّه سبحانه وتعالى.

إبطال القول بالصدفة والطبيعة:

وبناء على ما سبق يتبين لك بطلان القول بأن العالم وُجِدَ هكذا بدون حاجة إلى موجد، أو وجد بطريق الصدفة المحضة، فبطلان ذلك واضح للعيان لا يحتاج إلى إقامة برهان.

كما يتضح فساد رأي من يقول بأن العالم مستمر بحكم التوالد الذاتي، الذي لا أوّل له؛ لأنه يستلزم التسلسل، وقد علم العقلاء أن التسلسل محال.

ومعنى التسلسل: فرض أن المخلوقات كلها متوالدة عن بعضها إلى ما لا نهاية، بحيث يكون كل واحد منها متوقفًا على ما قبله إلى غير نهاية.

فالقول بالتوالد الذاتي باطل بالضرورة، إذ أن سلسلة المخلوقات الممكنة مهما طالت، فإن استمرار طولها لا يخرجها -على كل حال- عن كونها ممكنة، والممكنات لا بد لرجحان أحد طرفي الإمكان فيها من مرجِّح.

إبطال التسلسل:

كما أن التسلسل منقوضٌ بالحسِّ والمشاهدة؛ ذلك أننا نعلم بأن هناك مخلوقات قد انقرضت، فلو تسلسلت الموجودات إلى ما لا نهاية له بحيث تكون كل واحدة منها معلولة لما قبلها، وعلة لما بعدها لما انقرضت تلك الموجودات وذلك باطل بالمشاهدة.

معنى الدَّور:

الدور: أن يتوقَّف الشيء في وجوده المطلق على شيء آخر، إلا أن هذا الشيء متوقِّف في ذلك الوجود وفي نفس الوقت على ذلك الشيء الأول، فمن المحال إذًا أن يوجد هذا الشيء أو ذاك.

ولنضرب مثالًا على ذلك: وجود محمد متوقف على وجود عليّ، ووجود عليّ متوقف على وجود محمد، فكلٌّ منهما متقدِّم لا متقدَّم، ومتأخِّر لا متأخَّر وهذا تناقض ويسمى هذا الدور دور بمرتبة واحدة.

وحاصل الكلام: نقول لمن أقرَّ بحدوث العالَم، وادَّعى أنه وجد بتأثير نفسه ما هو أول نواة أو ذرة من ذرات العالم سبقت غيرها في الوجود؟ ومهما كان هذا الشيء فإنا نقول: فما هي العلة التي أوجدته وأنهضته من ظلمات اللاشيء فوضعته في أول مدارج الوجود؟ فلما أجاب بقوله

بالتفاعل الذاتي، الذي يعني أنه هو العلة المؤثرة أي: السبب في إيجاد ذاته؛ أي: أنه حينما كان في ظلمات العدم المطلق، كان متوقفا على أن يولد خارجًا، ثم وجد هكذا وظهر في ساحة الوجود، فأصبح علة لإيجاد نفسه، ولا يخفى عليك أن هذا هو الدور في أوضح أشكاله.

وإذا بطل جميع ما سبق، فقد ثبت وجود اللَّه - تعالى- بالدليل اليقيني القائم على الاستقراء العلمي، فإنك تدرك أنه ما من مجموعة تركيبية معينة تتناسق في سبيل تحقيق غاية تطرد في تحقيقها، إلا من وراء هذه الجملة عقلًا مدبرًا.

فلو نظرت إلى هذا الكون العجيب وتراكيبه الدقيقة، ورأيت كل ذلك يندفع إلى تحقيق غاية معينة ضمن ظروف معينة وشروط دقيقة، علمت بالدليل القطعي أن من ورائها مدبرًا لها يدفعها في طريق غاياتها هذه.

وهكذا فقد علمت أن مطلب الألوهية تضافرت عليه الفلسفات والنبوات، وأن الأدلة البرهانية ماثلة في الأنفس والآفاق، وأن بواعثه النفسية مركوزة في العقول، وفي الوجدانات، غير أن الناس ليسوا على درجة سواء في سرعة التصديق والتسليم بهذه الدلائل، ولا في تيقظ انتباههم بكل هذه الوسائل.



ثانيًا: الصفات السلبية

الصفات السلبية: هي التي تفيد سلب ونفي كلِّ معنى لا يليق بالله - تعالى - أي: أنها تنفي عنه صفات النقص، وهي غير منحصرة في صفات محددة، وذلك كنفي الولد والزوجة والمعين، وإنما وجب علينا معرفة خمسة منها تفصيلًا؛ لأن هذه الصفات الخمس أصول للتنزيهات وهي: القِدَمُ، والبقاءُ، والمخالفةُ للحوادث، والقيامُ بالنفس، والوحدانيةُ.

صفة القِدَم

١- معنى القدم:

القِدَمُ معناه: عدم أولية وجود اللَّه ﷻ، أو هو: عدم افتتاح الوجود. أو تسمى صفة الأولية موافقة لقوله تعالى: ﴿هو الأول﴾ وضد القدم الحدوث.

٢- اعلم أن القدم على ثلاثة أنواع:

الأول: القدم الذاتي: وهو الثابت للَّه تعالى.

الثاني: القدم الزماني: وهو مستحيل على اللَّه تعالى، ويفسر بأنه طول مدة وجود الشيء، فإن قلت: عرجون قديم، ضلال قديم، بناء قديم، فالمعنى الذي تدل عليه العبارة: أنه قد طال عليه الزمان منذ وُجِدَ، وذلك لا ينافي أنه حادث بمعنى كون وجوده مسبوقًا بالعدم ومن هذا قوله تعالى: ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ ﴿٣٩﴾﴾ [يس: ٣٩]، وقوله تبارك أسماؤه: ﴿تَٱللَّهِ إِنَّكَ لَفِى ضَلَٰلِكَ ٱلْقَدِيمِ﴾ [يوسف: ٩٥].

الثالث: القدم الإضافي، وهو أيضًا محال على اللَّه تعالى، ويُفَسَّر بأنه سبق الشيء في الوجود لشيء آخر، وذلك كقدم الأب بالنسبة للابن.

الدليل العقلي على صفة القدم للَّه تعالى:

أنه لو لم يكن قديمًا لكان حادثًا؛ إذ لا واسطة بين القديم والحادث، ولو كان حادثًا لاحتاج إلى محدث، ولو احتاج إلى محدث لاحتاج محدثه إلى محدث؛ لتشابههما في الحاجة، فيلزم الدور، أو التسلسل، وكل منهما محال، فما أدَّى إليه وهو احتياجه إلى محدث محال، فما أدّى إليه وهو كونه حادثًا محال، فما أدّى إليه وهو عدم كونه قديمًا محال، وإذا استحال كونه حادثًا، وجب أن يكون قديمًا، وهو المطلوب.

ويمكن أن يقال إنه لو لم يكن قديمًا لكان حادثًا، ولو كان حادثًا لكان جائز الوجود، مع أنه قد ثبت أنه - تعالى - واجب الوجود، فبطل ما يخالف وجوب الوجود وهو (الحدوث)، وثبت أنه قديم.

ودليله النقلي:

قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ﴾ [الحديد: ٣]، فَوَصْفُ نفسِه- تعالى - بالأول دليل على صفة القدم، ووصف نفسه بأنه الباقي بعد فناء كل شيء من غير نهاية لوجوده.

* الفرق بين القديم والأزلي:

أنّ الأزليّ ما لا أول له سواء كان وجوديا أو عدميًّا، أما القديم فله ثلاثة معان:

المعنى الأول: هو ما لا أول له، فيكون مرادفًا للأزلي، فيطلق كل من اللفظين على اللَّه بمعنى أنه لا أول له.

المعنى الثاني: هو الوجود الذي لا أول لوجوده، فيخرج به المعدوم فلا يسمى قديمًا، وإنما يسمى أزليًّا فيطلق على اللَّه وصفاته بهذا المعنى.

المعنى الثالث: القديم هو القائم بنفسه الذي لا أول له فيكون إطلاقه قاصرًا على اللَّه سبحانه وتعالى.



صفة البقاء

البقاء معناه: عدم آخرية الوجود. فنعتقد أن اللَّه باقٍ لا انتهاء لوجوده. وضد البقاء الفناء، وتسمى صفة الآخرية أخذًا من قوله: ﴿هو الأول والآخر﴾.

ودليل بقائه تعالى: ١- أنه لو جاز عليه العدم لاستحال عليه القِدَم، كيف وقد ثبت قِدَمُه؟ واتفق العقلاء على أن ما ثبت قدمه استحال عدمه، وإذا استحال العدم ثبت البقاء، وتقدم هذا في كلام المصنف:

وكل ما جاز عليه العدم   عليه قطعا يستحيل القدم

٢- ويمكن أن يقال: إنّه - تعالى - لو لم يكن باقيًا، لكان فانيًا، ولو كان فانيًا، لما كان واجب الوجود، وقد ثبت أنه - تعالى - واجب الوجود، فبطل ما أدّى إليه من كونه - تعالى - يفنى، وثبت أنه - تعالى - لا يفنى.

فإن اعتُرض على قاعدة: كل ما ثبت قِدمه، استحال عدمه بأن عدم المخلوقات في الأزل كان قديمًا، وقد انقطع بوجودها فيما لا يزال. فما ثبت قدمه، لم يستحل عدمه؟

أجيب بأن هذه القاعدة خاصة بالقديم الوجودي، وليس بالقديم العدمي الممكن الوجود. فإن قيل أي فرق بين عدمنا، وعدم المستحيل، كشريك الباري، فإن كلا منهما واجب في الأزل؟

قلنا: وجوب عدمنا مقيد بالأزل. فهو ممكن فيما لا يزال، وأما عدم المستحيل، فواجب على الإطلاق:

فالأقسام أربعة:

١- اللَّه تعالى لا أول له ولا آخر.

٢- عدمنا في الأزل لا أول له، وله آخر.

٣- المخلوقات لها أول وآخر.

٤- نعيم الجنة وعذاب النار له أول ولا آخر له شرعًا.

ودليله النقلي: وصف اللَّه - تعالى - بالقدم والبقاء في القرآن في قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّـٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الحديد: ٣]، فالمراد بالآخر الباقي، ومما ورد أيضًا في وصفه - تعالى - بالبقاء قوله - تعالى -: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴿٢٦﴾ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَـٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٦، ٢٧] أي: ذاته.



صفة المخالفة للحوادث

قَالَ النَّاظِمُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٢٣- وأنه لما يَنَالُ العَدَمْ   مخالفٌ برهانُ هذا القِدَمْ

المخالفة للحوادث معناها: عدم مماثلته جل جلاله لها في ذاته أو صفاته أو أفعاله؛ فهو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ليس بجرم، ولا عرض، ولا كلي، ولا جزئي كما مرَّ بيانه، ولذلك فهو منزه عما تستلزمه هذه الصفات أيضًا من مختلف الصفات، والأحوال، والعوارض الجزئية التي تعتري الإنسان، وغيره من الكائنات الأخرى، كالنوم، والغفلة، والجوع، والعطش، والحاجة، والعوارض النفسية والجسمية وما إلى ذلك.

وقد ثبت برهان هذه الصفة للَّه تعالى بكل من دليلي العقل والنقل.

أما دليل العقل وهو أن الحدوث محال أي: لا يجوز في حق اللَّه تعالى، وإلا لاحتاجت ذاته تعالى إلى محدث، فيدور الأمر أو يتسلسل، وكلاهما باطل، وإذن فليس عَزَّ وَجَلَّ مماثلًا للحوادث، وإلا كان حادثًا، وهو باطل؛ لأنه ثبت أنه قديم وباق، وإذن فهو ليس مماثلًا للحوادث بل مخالف لها.

وأما دليل النقل فقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، وإدخال كاف التشبيه على لفظ المثل مبالغة في نفي الشبيه والمثل للَّه تعالى، ومثله قوله جل جلاله: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ٤]. والكفؤ والمماثل واحد.

صفة القيام بالنفس

قَالَ النَّاظِمُ رَحِمَهُ اللهُ:

٢٤- قيامُه بالنَّفْس وَحْدَانيَّهْ   منزهًا أوصافُه سَنِيَّهْ

٢٥- عن ضدٍ أو شِبهٍ شريكٍ مطلقًا   ووالدٍ كذا الولدُ والأصْدِقا

والمراد بالنفس هنا: «الذات»، فإنها تطلق على الذات كما هنا، وتطلق على «الدم»، كما في قولهم: ما ليس له نفس سائلة لا ينجس الماء، وعلى «التكبر»، كما في قولهم: فلان ذو نفس، وعلى «العقوبة»، قيل: منه قوله - تعالى -: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾ [آل عمران: ٢٨]، أي: عقوبته، والحق أنه يجوز إطلاق النفس على ذات اللَّه - تعالى - من غير مشاكلة كما يدل له قوله - تعالى-: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام: ٥٤]، خلافًا لمن زعم أنها لا تطلق عليه - تعالى - إلا مشاكلة كما في قوله - تعالى -: ﴿تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ﴾ [المائدة: ١١٦].

معنى قيامه - تعالى - بنفسه:

أنه تعالى غيرُ مُفتقر إلى مُوجد -أي مؤثر أو مخصص- يوجده، ولا إلى محلٍّ - أي ذات أو مكان - يقوم به، فقد كان تعالى قبل وجود أي شيء وقبل وجود الزمان والمكان.

والدليل على ثبوت هذه الصفة للَّه تعالى:

أولًا: الدليل العقلي:

١- أنه تعالى لو احتاج إلى موجد أو مخصص لكان حادثًا، ودار

الأمر أو تسلسل، وهما باطلان. وقد سبق وجوب وجوده وقدمه وبقائه.

٢- أنه لو احتاج إلى المحل لكان صفة، ولو كان صفة لما اتصف بصفات المعاني، وهي واجبة له - تعالى -؛ للأدلة الدالة على ذلك.

ويعلم من ذلك:

(١) أنه - تعالى - مستغنٍ عن المحلِّ والمخصِّص معًا.

(٢) وأما صفاته - تعالى - فهي مستغنية عن المخصِّص وقائمة بذاته - تعالى - ولا يُعَبَّر فيها بالاحتياج إلى الذات لما فيه من الإيهام.

(٣) وأما الحوادث: فهي محتاجة إلى الموجد.

(٤) وأما صفات الحوادث: فهي محتاجة إلى الأمرين الموجِد والمخصِّص.

ثانيًا: الدليل النقلي:

قال - تعالى -: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ﴾ [البقرة: ٢٥٥].



صفة الوحدانية

مبحث الوحدانية أشرف مباحث هذا الفنِّ؛ ولذلك سُمِّي باسم مشتقّ منها، فقيل: «علم التوحيد» ولعظم العناية به كثر التنبيه والثناء عليه في الآيات القرآنية، فقال تعالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٣]، ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، إلى غير ذلك من الآيات.

وحدانية اللَّه تعالى تعني: عدم التعدد في ذاته وصفاته وأفعاله.

ونفي التعدد في الذات، يشمل: نفي الكثرة في ذاته، أي نفي التركيب فذاته ليست مركبة من أجزاء، كما يشمل: نفي تعدد الذات الواجبة الوجود لذاتها فلا توجد ذات تشبه ذاته سبحانه فلا ندَّ ولا نظير له تعالى في ذاته.

فوحدة الذات إذن تعني: نفي الكم المتصل والمنفصل.

وأما عدم التعدد في الصفات فيراد به نفي الكثرة في الصفة من نوع واحد؛ بأن يكون له تعالى مثلًا قدرتان أو إرادتان أو أكثر.

ونفي أن يكون للَّه تعالى نظير في صفة من صفاته.

وأما عدم التعدد في الأفعال فيقصد به نفي أن يكون لغير اللَّه تعالى فعل وخلق لشيء يشبه فعله، فهو سبحانه الخالق وحده ولا خالق سواه ﴿لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٠٢] فعدم التعدد في الأفعال يعني وحدة الخالق ولا يعني نفي الكثرة في أفعاله تعالى فأفعاله تعالى كثيرة من خلق ورزق.

الكموم الخمسة:

والحاصل أن الوحدانية الشاملة لوحدانية الذات، ووحدانية الصفات،

ووحدانية الأفعال تنفي كمومًا خمسة:

تعريف الكم: هو ما يقبل الانقسام، وهو نوعان: كم متصل مثل الجسم، وكم منفصل مثل الأعداد، والكموم الخمسة هي:

١- الكمّ المنفصل في الذات: وهو تعددُّها بحيث يكون هناك إلهٌ ثانٍ فأكثر.

٢- الكمّ المتصل في الذات: وهو تركُّبها من أجزاء، أو أعضاء.

وهذان الكمَّان منفيان بوحدة الذات..

٣- الكمّ المنفصل في الصفات: وهو أن يكون لغير اللَّه - تعالى - صفة تشبه صفته - تعالى - كأن يكون لغيره - تعالى - قدرة يُوجِد بها ويُعدِم بها كقدرته -تعالى-.

٤- الكمّ المتصل في الصفات: وهو التعدد في صفاته تعالى - من جنس واحد كقدرتين فأكثر.

وهذان الكمّان منفيان بوحدانية الصفات.

٥- الكمّ المنفصل في الأفعال: وهو أن يكون لغير اللَّه - تعالى - فعل من الأفعال على وجه الإيجاد، وإنما يُنسَب له الفعل على وجه الكسب والاختيار، وهذا الكمّ منفيٌّ بوحدانية الأفعال.

فالكمّ المتّصل يكون في الذات، والصفات، أما الكمّ المنفصل فيكون في الذات، والصفات، والأفعال.

الأدلة على اتصافه - تعالى - بالوحدانية:

الدليل الأول: عدم التعدد في الذات: أنه لو تعدد الإله كأن يكون هناك إلهان لما وجد شيء من العالم، لكن عدم وجود شيء من العالم باطل؛ لأنه

موجود بالمشاهدة، فما أدّى إليه وهو التعدُّد باطل، وإذا بطل التعدُّد ثبتت الوحدانية، وهو المطلوب.

وإنما لزم من التعدُّد عدم وجود شيء من العالم؛ لأنهما إما أن يتفقا، وإما أن يختلفا.

أولًا: فإن اتفقا:

(١) فليس بجائز أن يوجداه معًا؛ لئلا يلزم اجتماع مؤثِّرين على أثر واحد.

(٢) وليس بجائز أن يُوجده أحدهما ثم يُوجده الآخر؛ لئلا يلزم تحصيل الحاصل، وتحصيل الحاصل محال.

(٣) ليس بجائز أن يوجده أحدهما دون الآخر؛ للزوم عجز من لم ينفذ مراده والآخر مثله؛ لانعقاد المماثلة بينهما.

ثانيًا: وإن اختلفا بأن أراد أحدهما وجود شيء وأراد الآخر عدمه. فالاحتمالات العقلية ثلاثة، وكلها باطلة، وهي:

١- أن ينفذ مرادهما معًا: وهو محال لأنه اجتماع للنقيضين.

٢- ألا ينفذ مرادهما معًا: وهو محال لأنه رفع للنقيضين، ويلزم عجزهما، والعجز على الإله محال.

٣- أن ينفذ مراد أحدهما دون الآخر: فمن لم ينفذ مراده عاجز والثاني مثله.

وقد ذكر المولى ﷻ هذا الدليل في قوله - تعالى -: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، أي: لو كان في السماوات والأرض فيهما جنس الآلهة غير اللّه لم توجدا، لكن عدم وجودهما باطل؛ لمشاهدة وجودهما، فبطل ما أدَّى إليه، وهو وجود جنس الآلهة غير اللَّه - تعالى -،

وثبت أن اللَّه - تعالى - واحد وهو المطلوب، فليس المحال الجمع فقط، بل المحال جنس الآلهة غيرُ الله.

والآية تبين أن وحدة النظام في الكون تستلزم أن يكون مدبر الكون هو اللَّه وحده وأن تعدد الآلهة يستلزم فساد السموات والأرض وهذا التلازم بين المقدَّم والتالي تلازم عقلي، ومن ثم فإن الآية الكريمة تكون حجة قطعية تفيد اليقين.

الدليل الثاني عدم التركب في الذات: اللَّه واحد في ذاته، فليست ذاته - تعالى - مركَّبة من أجزاء؛ لأنها لو كانت مركَّبة من أجزاء لكان اللَّه - تعالى - محتاجًا إلى أجزائه لتتكوَّن منها ذاته، والاحتياج نقص، والنقص على اللَّه - تعالى - مستحيل.

الدليل الثالث وهو من الأدلة النقلية: قال - تعالى -: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٣]، ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ هُوَ الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ﴾ [الحشر: ٢٢]، والآيات في هذا المعنى كثيرة.

تنزهه - تعالى - عن الضد:

والضدان هما: الأمران الوجوديان اللذان بينهما غاية الاختلاف لا يجتمعان، فلو فُرِض أن لله - تعالى - ضدّا في ذاته، أو صفاته لوجب ارتفاع ذاته، أو صفاته ارتفاعًا مطلقًا إن ثبت الضدّ دائمًا، أو ارتفاعًا مقيَّدًا بحالة وجود الضد إن لم يثبت دائمًا؛ لأنه متى ثبت أحد الضدين ارتفع الآخر، والفرض أنه واجب الوجود، قديم، وكذا صفاته.

تنزهه - تعالى - عن الشبيه:

والشبيه: هو المساوي في أغلب الوجوه.

والنظير: هو المساوي ولو في بعض الوجوه.

والمثيل: هو المساوي في جميع الوجوه.

لكن المراد بالشبيه هنا: مطلق المشابه، فيشمل كلًّا منهما، فليس له - تعالى - مشابِه في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله؛ لوجوب مخالفته - تعالى - للممكنات ذاتًا وصفاتٍ وأفعالًا.

تنزهه - تعالى - عن الشريك:

ليس للَّه - تعالى - شريك في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله.

تنزهه - تعالى - عن الوالد:

اللَّه - تعالى - منزه عن والد، أبًا كان أم أمًّا؛ لصدق الوالد عليهما، فليس منفصلًا عن غيره.

تنزهه - تعالى - عن الولد:

الولد كالوالد في وجوب تنزه اللَّه - تعالى - عنه، فليس لله - تعالى - ولد لا ابن، ولا بنت، وليس عيسى عليه السلام ولدًا لله، بل خلقه اللَّه - تعالى - بلا أب، كما خلق آدم عليه السلام بلا أب، بل آدم عليه السلام أغرب، خلَقه من تراب بلا أبٍ، ولا أمٍّ، فليس غيره - تعالى - منفصلًا عنه.

تنزهه - تعالى - عن الصديق والأعداء:

وهو - تعالى - منزَّه عن الأصدقاء، فمحال أن يكون للَّه - تعالى -

صديق على الوجه المعتاد من أن كلًّا يعاون الآخر وينفعه، فلا ينافي أن يكون للَّه - تعالى - صديق بمعنى المخلص في عبادته - تعالى -، لكن لا يجوز أن يطلق صديق اللَّه - تعالى -؛ لأنه لم يرد، كما أنه يوهم المعنى المحال.

وكما أنه يستحيل على اللَّه - تعالى - الأصدقاء يستحيل عليه الأعداء على الوجه المعتاد من أن كلًّا يؤذي الآخر ويضره، فلا ينافي أن يكون للَّه - تعالى - عدوٌّ بمعنى المخالف لأمره كما في قوله - تعالى -: ﴿وَيَوْمَ يُحْشَرُ أَعْدَآءُ ٱللَّهِ إِلَى ٱلنَّارِ﴾ [فصلت: ١٩].

والأصل القاطع في ذلك المؤكد للدليل العقلي قوله - تعالى -: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، وقوله: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] إلى آخر السورة التي تسمى سورة الإخلاص.

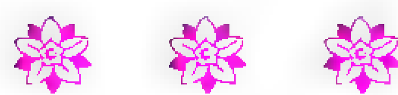
وسبب نزولها أن المشركين سألوا رسول اللَّه ﷺ عن ربه فقالوا: صف لنا ربك أمن ذهب أم من فضة؟، وقد نفت هذه الآية أنواع الكفر الثمانية.

فقوله: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] نفي الكثرة، والعدد.

وقوله: ﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ [الإخلاص: ٢] وهو الذي يقصد في الحوائج، نفي القلة، والنقص.

وقوله: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: ٣] نفي العلة والمعلولية: أي: أن يكون تعالى علة لغيره، وأن يكون معلولا لغيره.

وقوله: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ٤] نفي الشبيه، والنظير.



المناقشة

س١ : للَّه ﷻ صفة نفسية واحدة فما هي؟ وما معناها؟ وما الدليل عليها؟

س٢ : كيف تستخدم التسلسل والدور لإثبات وجود اللَّه تعالى؟

س٣: للَّه صفات سلبية كثيرة، فما معنى كون الصفة سلبية؟ وما عددها إجمالًا وتفصيلًا؟

س٤ : القدم على ثلاثة أنواع، يجب لله أحدها ويستحيل عليه الآخر وضح ذلك بالتفصيل؟

س٥ : علام تستدل بالآيات التالية:

أ- ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾.

ب- ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾.

ج- ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾.

د- ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾.

هـ- ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾.

س٦- استدل بالعقل على أن اللَّه مخالف للحوادث ذاتًا وصفات وأفعالًا.

س٧- عَرِّف الصفات التالية واذكر دليلًا عليها:

القدم - البقاء - المخالفة للحوادث -الوحدانية - القيام بالنفس.

س ٨ : ضع علامة (√) أمام العبارة الصحيحة وعلامة (×) أمام العبارة الخطأ فيما يلي:

أ- الأزلي ما لا أول له سواء أكان وجوديًّا أم عدميًّا. ( )

ب- أحكام العقل الوجوب والحرمة والكراهة. ( )

جـ- التسلسل يعني أن المخلوقات كلها متوالدة عن بعضها إلى ما لا نهاية. ( )

د- وحدانية اللَّه تعالى تصف عدم التعدد في ذاته. ( )

س٩: تخير الإجابة الصحيحة بوضع علامة (√) أمامها:

١- تثبت الصفات الواجبة للَّه تعالى بـ

- العقل فقط. - النقل فقط.

- النقل والعقل معًا.

٢- تكمن أنواع القدم في:

أ- القدم الزماني. ب - القدم المكاني.

جـ - القدم الإضافي. د- جميع ما سبق

٣- من الصفات السلبية:

أ- الوجود. ب - القدم.

جـ - السمع.

٤- وحدانية اللَّه تعالى تعني عدم التعدد في:

أ- في ذاته. ب- صفاته.

جـ - أفعاله. د - جميع ما سبق.

ثالثًا: صفات المعاني

قَالَ النَّاظِمُ رَحِمَهُ اللهُ:

٢٦- وَقُدْرَةٌ إرادةٌ وغَايَرتْ أمرًا وعِلْمًا والرِّضَا كما ثبتْ

تعريف المعنى لغة واصطلاحًا:

والمعاني جمع معنى، وهو لغة: ما قابل الذات، فيشمل النفسيّة والسلبيّة، واصطلاحًا: كل صفة قائمة بموصوف موجبة له حكمًا، ككونه - تعالى - قادرًا فإنه لازم للقدرة.

وصفات المعاني هي: الصفات الكمالية الواجبة للَّه - تعالى -، وكمالات اللَّه - تعالى - لا نهاية لها، ويجب على المكلف أن يعرف منها سبع صفات، وهي: القدرة، والإرادة، والعلم، والحياة، والسمع، والبصر، والكلام.

وانحصار صفات المعاني في السبع هو بالنظر إلى ما قام الدليل عليه تفصيلًا مع قطع النظر عن صفات وقع فيها الخلاف، ولم يقم الدليل على أنها صفات زائدة على هذه السبع، كالإدراك والتكوين.

صفة القدرة

القدرة لغة: القوّة والاستطاعة، وضدها العجز، واصطلاحًا: صفة أزلية قائمة بذاته - تعالى - يتأتّى بها إيجاد كل ممكن وإعدامه على وِفق الإرادة والعلم.

وبالقدرة يتأتى الإيجار والإعدام للمخلوقات، وقدمت القدرة في الذِّكر على غيرها من صفات المعاني لظهور أثرها الواضح في إيجاد المخلوقات.

وقوله: (يتأتى بها إيجاد كل ممكن وإعدامه)، إشارة إلى تعلُّقها الصلوحيّ القديم.

تعلقات القدرة:

للقدرة سبع تعلقات، واحد يسمى التعلق الصلوحي القديم، وثلاثة يسمى كل منها تعلق القبضة، وثلاثة كل منها يسمى التعلق التنجيزي الحادث.

أما الأول فهو صلاحيتها في الأزل للإيجاد والإعدام فيما لا يزال.

وأما تعلقات القبضة الثلاثة فهي: أن تتعلَّق بِعَدَمِنا فيما لا يزال قبل وجودنا، وباستمرار الوجود بعد العدم، وباستمرار العدم بعد الوجود، بمعنى أن الممكن في قبضة القدرة، فإن شاء اللَّه أبقاه على عدمه، أو على وجوده، وإن شاء أوجده، أو أعدمه.

وأما التعلقات التنجيزية الحادثة فهي تعلقها بإيجادنا بالفعل بعد العدم السابق، وتعلقها بإعدامنا بالفعل بعد الوجود، وتعلقها بإيجادنا حين البعث.

والقدرة لا تتعلق بكل من الواجب والمستحيل؛ لأنها إن تعلقت بالواجب فلا يصح أن تعدمه؛ لأنه لا يقبل العدم، ولا يصح أن توجده؛ لأنه يلزم منه تحصيل الحاصل، وإن تعلَّقت بالمستحيل فعلى العكس من ذلك؛ لأنها لو تعلقت به لإيجاده كان قلبًا للحقائق ولو تعلقت به؛ لإعدامه كان تحصيلًا للحاصل.

والقدرة تُوجِد على وِفق تخصيص الإرادة، أي: أن ما خصصَّه اللَّه - تعالى - بإرادته أبرزه بقدرته، فتعلُّق الإرادة؛ لكونه أزليًّا سابق على تعلُّق

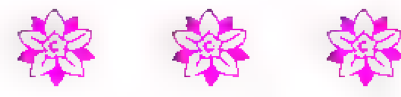
القدرة؛ لكونه تنجيزيًّا حادثًا، فالترتيب بين التعلُّقين لا بين الصفتين؛ لأن الترتيب لا تقديم فيه، وإلا كان المتأخر حادثًا.

دليل صفة القدرة:

دليلها العقلي: اللَّه - تعالى - صانع قديم له مصنوع حادث، وكل من كان كذلك تجب له القدرة، فاللَّه - تعالى - تجب له القدرة.

ويمكن أن يقال: لو لم يكن اللَّه - تعالى -قادرًا لكان عاجزًا، ولو كان عاجزًا لما استطاع إيجاد هذا العالم بهذا النظام البديع، لكنه - تعالى - أوجد هذا العالم، فثبت أنه قادر.

ودليلها النقلي: قال - تعالى -: ﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [المائدة: ١٢٠]، وقال أيضًا: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعْجِزَهُۥ مِن شَيْءٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾ [فاطر: ٤٤]، والآيات في هذا المعنى كثيرة جدًّا.



صفة الإرادة

الإرادة لغة: مطلق القصد، ويرادفها المشيئة.

واصطلاحًا: صفة قديمة زائدة على الذات قائمة به تخصِّص الممكن ببعض ما يجوز عليه.

والممكنات المتقابلات ستة منظومة في قول بعضهم:

الممكناتُ المتقابلاتُ وجودُنا والعدمُ والصفات
أزمنة أمكنة جهات كذا المقادير روى الثقات

ومعنى كونها متقابلات: أنها متنافيات، فالوجود يقابل العدم وبالعكس، فهما قسم أول، وبعض الصفات يقابل بعضًا، فكون الشيء أبيض مثلًا يقابل كونه أسود، وهذا قسم ثانٍ، وبعض الأزمنة يقابل بعضًا، فكونه في زمن الطوفان مثلًا يقابل كونه في زمن سيدنا محمد ﷺ، وهذا قسم ثالث، وبعض الأمكنة يقابل بعضًا، فكونه في مكان كذا كمصر يقابل كونه في مكان غيره كالشام، وهذا قسم رابع، وبعض الجهات يقابل بعضًا، فكونه في جهة المشرق يقابل كونه في جهة المغرب، وهذا قسم خامس، وبعض المقادير يقابل بعضًا، فكونه طويلًا يقابل كونه قصيرًا، وهذا قسم سادس. فالإرادة تخصص هذه المتقابلات بما هي عليه.

وفي قولنا: قديمة ردٌّ على الكرَّامية؛ حيث قالوا: إنها صفة حادثة قائمة بالذات.

وفي قولنا: زائدة على الذات ردٌّ على «ضِرار» من المعتزلة، حيث قال: إنها نفس الذات.

وفي قولنا: قائمة به ردٌّ على «الجُبَّائي» من المعتزلة حيث قال: إنها صفة حادثة لا بمحلٍّ، وفيه ردٌّ أيضًا على «النجَّار»؛ حيث قال: إنها صفة سلبية، وفسَّرها بعدم كونه ساهيًا أو مكرَهًا، والصفة السلبية لا قيام لها لكونها أمرًا عدميًّا.

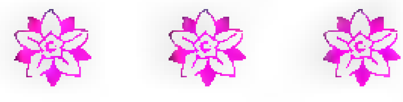
وذهب «الكعبي ومعتزلة بغداد» إلى أن إرادته - تعالى - لفعل غيره: أمره به، ولفعله: علمه به. وذهب بعضهم: إلى أنها الرضا.

وفي قولنا: تُخَصِّص الممكن، إشارة للتعلُّق التنجيزي القديم، وهو تخصيص اللَّه - تعالى - الشيء أزلًا أيضًا.

وخرج بالممكن الواجب، والمستحيل، فلا تتعلّق بهما الإرادة كالقدرة، وشمل الممكن الخير والشر، خلافًا «للمعتزلة» القائلين بأن إرادة اللَّه - تعالى - لا تتعلَّق بالشرور والقبائح.

هل يجوز أن ينسب إلى اللَّه - تعالى - فعل الشر؟

اختلف العلماء في جواز نسبة فعل الشرور والقبائح إليه - تعالى -، والراجح جواز ذلك في مقام التعليم لا في غيره.



الفرق بين الأمر والإرادة:

الأمر: طلب الفعل.

الإرادة تخالف وتباين الأمر، فهي ليست عينَه ولا مستلزمة له، وبناء على ذلك:

١- فقد يريد اللَّه أمرًا ويأمر به، كإيمان من علم اللَّه منهم الإيمان، فإنه - تعالى - أراده منهم وأمرهم به.

٢- وقد لا يريد ولا يأمر، كالكفر من هؤلاء، فإنه - تعالى - لم يرده منهم، ولم يأمرهم به.

٣- وقد يريد ولا يأمر، كالكفر الواقع ممن علم اللَّه - تعالى - عدم إيمانهم، وكالمعاصي، فإنه أراد ذلك، ولم يأمر به.

٤- وقد يأمر ولا يريد، كإيمان هؤلاء فإنه أمرهم به، ولم يرده منهم، وإنما أمرهم به، ولم يرده منهم لحكمة يعلمها سبحانه وتعالى: ﴿لَا يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْئَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣] فالأقسام أربعة.

مغايرة الإرادة للعلم والرضا:

والإرادة أيضًا تخالف العلم، بمعنى أنها ليست عين العلم، ولا مستلزمة له لتعلُّق العلم بالواجب والمستحيل والجائز، ولا تتعلَّق الإرادة إلا بالجائز فقط.

الغرض من ذكر مخالفة الإرادة للعلم:

الغرض من ذلك الردُّ على من زعم من المعتزلة أن إرادته - تعالى - لفعله علمه به، فردَّ بمغايرة الإرادة للأمر وللعلم.

وكذلك تُغايِر الإرادة الرضا، فرضاه - تعالى - غير إرادته، فرضاه - تعالى - هو: قبول الشيء والإثابة عليه.

الغرض من ذكر مخالفة الإرادة للرضا:

الغرض منه الردُّ على من فسَّر الإرادة بالرضا، فإن الإرادة قد تتعلَّق بما لا يرضى به اللَّه - تعالى -، كالكفر الواقع من الكفار فإنه - تعالى - أراده ولا يرضى به.

الأدلة على وجوب صفة الإرادة لله تعالى:

دليلها العقلي: اللَّه صانع العالم بالاختيار، وكل من كان كذلك تجب له الإرادة فاللَّه - تعالى - تجب له الإرادة.

ويمكن أن نقول: لو لم يكن مختارًا لكان مكرهًا، ولو كان مكرهًا للزم وجود من يكرهه، فيكون عاجزًا، كيف وقد ثبت أنه واجب الوجود؟، فانتفى كل ما عداه، وثبت أنه - تعالى - القادر، لا يعجزه شيء.

وأيضًا فقد اتفق كلٌّ على إطلاق القول بأنه - تعالى - مريد، وشاع ذلك في كلامه وكلام أنبيائه - عليهم الصلاة والسلام -، ولا يفهم من قولنا: مريدًا بحسب اللغة إلا ذاتٌ ثبتت لها الإرادة، إذ لا يُعقل مريد بلا إرادة، وإن نازع في ذلك المعتزلة.

الدليل النقلي على صفة الإرادة:

قال - تعالى -: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧]، ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ﴾ [القصص: ٦٨]، ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [آل عمران: ٢٦].

صفة العلم

العلم لغة: اليقين.

واصطلاحًا هو: صفة أزلية قديمة قائمة بذاته تعالى، تنكشف بها المعلومات انكشافًا تامًّا لم يسبقه خفاء، سواء أكانت هذه المخلوقات واجبة أم مستحيلة أم ممكنة، فاللَّه يعلم كل شيء على ما هو عليه في الواقع.

تعلقات العلم: ذهب جمهرة العلماء إلى تعلق العلم بجميع الأشياء تعلقًا تنجيزيًا قديمًا، فيعلم اللَّه ﷻ الأشياء أزلًا على ما هي عليه، وكونها وجدت في الماضي، أو موجودة في الحال، أو توجد في المستقبل، أطوار في المعلومات لا توجب تغيرًا في تعلق العلم، وليس له تعلق صلوحي، ولا تنجيزي حادث، وإلّا لزم الجهل؛ لأنّ الصالحَ لأنْ يعلمَ ليس بعالمٍ، والتنجيزي الحادث يستلزم سبق الجهل، وهذا هو الصحيح.

وجعل بعضهم له ثلاثة تعلقات:

(١) تنجيزي قديم بالنسبة لذات اللَّه وصفاته.

(٢) وصلوحي قديم بالنسبة لغيره تعالى قبل وجوده، فإن العلم صالح؛ لأن يتعلق بوجوده، ولم يتعلق بوجوده بالفعل؛ لأن علم وجود الشيء قبل وجوده جهل، نعم علمه بأنه سيكون تنجيزيًّا قديم.

وأما قول الأولين: لو كان له تعلق صلوحي لزم الجهل؛ لأنّ الصالح لأنْ يعلم ليس بعالم، فجوابه: أن ثبوت الوجود لِزَيدٍ بالفعل لا يصلح أن يكون معلومًا قبل وجوده بالفعل، وعدم تعلق العلم بشيء لا يصلح أن يكون

معلومًا لا يعدّ جهلًا، كما أن عدم تعلق القدرة بشيء لا يعد عجزًا.

(٣) وتعلُّق تنجيزي حادث، بالنسبة لغيره تعالى بعد وجوده بالفعل.

لكن الحق: أنه ليس له إلا تعلق تنجيزي قديم، فيعلم المولى الأشياء أزلًا إجمالًا وتفصيلًا، ويعلم الكليات والجزئيات.

ويعلم سبحانه ما لا نهاية له ككمالاته، وأنفاس أهل الجنة، فيعلمها تفصيلًا، ويعلم أنه لا نهاية لها، وتوقف التفصيل على التناهي إنما هو بحسب عقولنا، ودخل في ذلك علمه، فيعلم بعلمه أن له علمًا.

علم اللَّه تعالى ليس مكتسبًا ولا ضروريًّا ولا نظريًّا ولا بديهيًّا:

وعلم اللَّه تعالى ليس مكتسبًا لاستحالته في حقه تعالى؛ لأن الكسبي عرفًا يقتضي أسبقية الجهل: وهو العلم الحاصل عن النظر والاستدلال، فإذا أقمت دليلًا على حدوث العالَم بأن قلت: العالَم متغير، وكل متغير حادث، ينتج: العالم حادث، فالعلم بحدوث العالم حاصل عن نظر واستدلال، فهو كسبي، وقيل الكسبي هو ما تعلقت به القدرة الحادثة.

وما ورد مما يوهم اكتساب علمه تعالى كقوله جلّ من قائل: ﴿ثُمَّ بَعَثۡنَٰهُمۡ لِنَعۡلَمَ أَيُّ ٱلۡحِزۡبَيۡنِ﴾ [الكهف: ١٢] مؤول على أن المراد والله أعلم ليظهر لهم متعلق علمنا.

واعلم أنه كما لا يقال علمه مكتسب، لا يقال علمه ضروري ولا نظري ولا بديهي.

أما الضروري: فهو وإن كان يطلق على ما لا يتوقف على نظر واستدلال، وهو صحيح في حقه تعالى، لكن يطلق أيضًا على ما قارنته الضرورة، فيمتنع أن يقال: علمه ضروري خوفًا من توهم هذا المعنى.

وأما النظري: فهو ما توقف على النظر والاستدلال، فهو مرادف للكسبي على تعريفه الأول، فيمتنع أن يقال علمه نظري لاستلزامه الحدوث.

وأما البديهي: فهو وإن كان يطلق على ما لا يتوقف على نظر واستدلال فيكون مرادفًا للضروري على أحد معنييه، لكن يطلق أيضًا على العلم الحاصل للنفس بغتة.

الأدلة على صفة العلم:

اللَّه تعالى هو الذي أبدع هذا الكون، وأقامه على سنن ونظمه لا تختل، ولا تضطرب، وهو الذي يمسك السماوات والأرض، وجميع النجوم والكواكب، حتى لا يصدم بعضها بعضا، أو يختل بعضها عن مداره المقدر له وهو الذي يسر كل ذرة ويرعى كل نسمة ويدبر أمر خلقه ويصرف كل شأن بحكمته، ويستحيل أن يحصل ذلك كله من اللَّه إلَّا بعلم مطلق شامل.

دليلها العقلي: اللَّه فعل فعلا متقنًا محكمًا بالقصد والاختيار، وكل من كان كذلك يجب له العلم، فاللَّه يجب له العلم.

فإن قيل: إن هذا الدليل إنما يفيد علمه بالجائزات فقط، فما الدليل على علمه بالواجبات والمستحيلات؟

أجيب بأن دليل ذلك دليل عدم افتقاره للمخصص؛ لأنه لو لم يعلم بالواجبات والمستحيلات لكان محتاجًا لمن يكمله، فيلزم أن يكون حادثًا فيفتقر للمخصص، وقد تقدم دليل عدم افتقاره للمخصص.

ودليلها النقلي: قوله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ﴿لَّٰكِنِ ٱللَّهُ يَشْهَدُ بِمَآ أَنزَلَ إِلَيْكَ أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ﴾ [النساء: ١٦٦]، ﴿فَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَآ أُنزِلَ بِعِلْمِ ٱللَّهِ﴾ [هود: ١٤].

صفة الحياة

قَالَ النَّاظِمُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٧- حَيَاتُهُ كَذَا الكَلامُ السَّمْعُ ثُمَّ البَصَر بِذِي أَتَانَا السَّمْعُ

الحياة لغة: ضد الموت.

واصطلاحًا: هي صفة أزلية قديمة قائمة بذاته زائدة، أي: أن يتصف بصفات الإدراك، وهذا التعريف يشمل الحياة القديمة والحادثة، ولا يضره الجمع بين حقيقتين مختلفتين بالقدم والحدوث؛ لأنه تعريف بالرسم، لا تعريف بالحد.

وعرف بعضهم كلا منهما بتعريف يخصه. **فعرَّف الحياة القديمة بقوله:** صفة أزلية تقتضي صحة العلم أي: تقتضي صحة الاتصاف به، وكما تقتضي صحة الاتصاف بالعلم تقتضي صحة الاتصاف بغيره من الصفات الواجبة، وذكر لفظة (صحة)؛ لأن الحياة لا تستلزم العلم بالفعل، لأنَّ العلم واجب في حقه تعالى للدليل السابق، وأما في حقنا فقد ينتفي العلم مع وجود الحياة كما في المجنون فإنه حي مع انتفاء العلم عنه.

وعرف الحياة الحادثة بقوله: هي كيفية يلزمها قبول الحس والحركة الإرادية أي: عَرَضٌ يلزمه قبول الإحساس وقبول الحركة الإرادية، بخلاف الحركة الاضطرارية كحركة الحجر بحركة محرِّكِهِ، وحياة اللَّه لذاته ليست بروح، وحياتنا ليست لذاتنا بل بسبب روح.

الأدلة على صفة الحياة:

دليلها العقلي: اللَّه يتصف بالقدرة والإرادة والعلم وكل من كان كذلك تجب له الحياة فاللَّه تجب له الحياة.

ويمكن أن نقول: لو لم يكن حيًّا لكان ميتًا، ولو كان ميتًا ما اتصف بالقدرة والإرادة والعلم، وقد ثبت اتصافه بها فهو حي.

ودليلها النقلي: قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ﴿وَعَنَتِ ٱلۡوُجُوهُ لِلۡحَيِّ ٱلۡقَيُّومِۖ﴾ [طه: ١١١].

وصفة الحياة لا تتعلق بشيء أصلًا، وذلك؛ لأنها لا تستلزم أمرًا زائدًا على القيام بمحلها، والصفة التي تتعلق تستلزم أمرًا زائدًا على القيام بمحلها، ألا ترى أن العلم بعد قيامه بمحله يطلب أمرًا يعلم به، وكذا القدرة والإرادة ونحوهما.



صفة الكلام

معنى الكلام بالنسبة للَّه -تعالى-:

اختلف أهل الملل في المراد بكلامه تعالى؛ فقال أهل السنة كلامه تعالى صفة أزلية قائمة بذاته تعالى ليست بحرف ولا صوت، منزهة عن التقدم والتأخر والإعراب والبناء، ومنزهة عن السكوت النفسي بألَّا يُدبِّر في نفسه الكلام مع القدرة عليه، ومنزهة عن الآفة الباطنية بألَّا يقدر على ذلك كما في حال الخرس والطفولية. ولا تشبه كلام الناس في شيء مثلها في ذلك مثل جميع صفات اللَّه تعالى.

وقالت الحشوية وطائفة سموا أنفسهم بالحنابلة: كلامه تعالى هو الحروف والأصوات المتوالية المترتبة، ويزعمون أنها قديمة.

وقالت المعتزلة: كلامه -تعالى- هو الحروف والأصوات الحادثة، وهي غير قائمة بذاته، فمعني كونه متكلمًا عندهم: أنه خالق للكلام في بعض الأجسام لزعمهم أن الكلام لا يكون إلا بحروف وأصوات، وهو مردود بأن الكلام النفسي ثابت لغة كما في قول الأخطل:

إنَّ الكلامَ لفي الفؤادِ وإنما جُعِل اللسانُ على الفؤادِ دليلًا

وكلامه تعالى صفة واحدة لا تعدد فيها، لكن لها أقسام اعتبارية.

فمن حيث تعلقه بطلب فعل الصلاة مثلًا: أمر. ومن حيث تعلقه بطلب ترك الزنا مثلًا: نهي.

ومن حيث تعلقه بأن فرعون فعل كذا مثلًا: خبر. ومن حيث تعلقه بأن الطائع يدخل الجنة: وعد.

ومن حيث تعلقه بأن العاصي يدخل النار: وعيد، إلى غير ذلك بالنسبة لغير الأمر والنهي تعلق تنجيزي قديم، وأما بالنسبة للأمر والنهي فكذلك، وإن اشترط فيهما ذلك، كان التعلق فيهما صلوحيًّا قبل وجود المأمور والمنهي، وتنجيزيًا حادثًا بعد وجودهما.

واعلم أن كلام اللَّه يطلق على الكلام النفسي القديم، بمعنى أنه صفة قائمة بذاته تعالى، وعلى الكلام اللفظي بمعنى أنه خلقه، وليس لأحد في أصل تركيبه كسب، وعلى هذا المعنى يحمل قول السيدة عائشة: ما بين دفتي المصحف كلام اللَّه -تعالى-.

وعلى كل من أنكر أن ما بين دفتي المصحف كلام اللَّه فقد كفر، إلا أن يريد أنه ليس هو الصفة القائمة بذاته أيضًا؛ لكن مجازًا على الأرجح.

وقال السنوسي وغيره من المتقدمين: إن الألفاظ التي نقرؤها تدل على الكلام القديم، وهذا خلاف التحقيق؛ لأن بعض مدلوله قديم كما في قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وبعض مدلوله حادث كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ قَٰرُونَ كَانَ مِن قَوۡمِ مُوسَىٰ﴾ [القصص: ٧٦].

الدليل على صفة الكلام:

١- الدليل النقلي: قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [النساء: ١٦٤]، ﴿قُل لَّوۡ كَانَ ٱلۡبَحۡرُ مِدَادٗا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّي لَنَفِدَ ٱلۡبَحۡرُ قَبۡلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّي وَلَوۡ جِئۡنَا بِمِثۡلِهِۦ مَدَدٗا ١٠٩﴾ [الكهف: ١٠٩].

٢- الدليل العقلي: أن الكلام صفة كمال، وكل كمال يجب له تعالى وانتفاء الكلام نقص والنقص مستحيل عليه تعالى.

صفة السمع

السمع يطلق في الحوادث على القوة المودعة في صماخ الأذن لتدرك بها الأصوات عادة.

وفي حق اللَّه -تعالى-: هو صفة أزلية قائمة بذاته تعالى تتعلق بالموجودات الأصوات وغيرها كالذوات، تنكشف بها جميع الموجودات انكشافًا تامًا يغاير الانكشاف بصفتي العلم والبصر وهذه طريقة السنوسي في تعريف السمع.

وذهب البعض إلى أن صفة السمع تتعلق بالمسموعات فقط، وهذا الكلام إن حمل على المسموعات في حقنا وهي الأصوات فيكون مخالفًا لطريقة السنوسي ومن تبعه، وإن حمل على المسموعات في حقه -تعالى- وهي الموجودات الأصوات وغيرها، فيكون موافقًا لطريقة السنوسي ومن تبعه، وهي الصواب.

الأدلة على صفة السمع:

دليلها العقلي: لو لم يتصف اللَّه تعالى بصفة السمع لاتصف بضدها وهو الصمم، وهو نقص، والنقص على اللَّه -تعالى- مستحيل.

دليلها النقلي: قال تعالى: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسۡمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه: ٤٦]، وقال أيضًا: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ﴾ [البقرة: ١٣٧].



صفة البصر

تعريف البصر:

بالنسبة للحادث: هو قوة مودعة في حدقة العين لتدرك بها الأضواء والألوان والأشكال.

وفي حق القديم سبحانه: هو صفة أزلية قائمة بذاته تعالى تنكشف بها له جميع الموجودات انكشافًا تامًّا يغاير الانكشاف بصفتي العلم والسمع.

ويجب على المكلف أن يعتقد أن الانكشاف بصفتي السمع والبصر مخالف للانكشاف بصفة العلم، فهو لا يفيد زيادة انكشاف كما هو الحال عند الحوادث، بل جميع صفاته تامة كاملة فيستحيل عليه تعالى الخفاء والزيادة والنقصان.

الأدلة على صفة البصر:

دليلها العقلي:

لو لم يتصف اللَّه تعالى بصفة «البصر» لاتصف بضدها وهو «العمى»، والاتصاف بالعمى نقص والنقص على اللَّه -تعالى- مستحيل.

دليلها النقلي:

قال تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ﴾ [العلق: ١٤]، وقال أيضًا: ﴿ٱللَّهُ يَصْطَفِى مِنَ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ ٱلنَّاسِ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ﴾ [الحج: ٧٥].

تنبيه: ذكر بعض العلماء قسمًا رابعًا للصفات وهي الصفات المعنوية وهي كونه تعالى: حيًّا، عالمًا، قادرًا، مريدًا، سميعًا، بصيرًا، متكلمًا، وإثباتها محل خلاف بين العلماء؛ لأن المعاني تستلزم المعنوية عند البعض.

وفي هذا يقول الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ:

حَـيٌّ عَـلِـيـمٌ قَـادِرٌ مَـرِيـدٌ   سَمِيعٌ بَصِيرٌ مَا يَشَا يُرِيدُ



المناقشة

س١ : عرف القدرة لغةً واصطلاحًا، واذكر الدليل العقلي عليها .

س٢ : عرف الصفات التالية لغةً واصطلاحًا بإيجاز، القدرة، الإرادة، العلم، الحياة.

س٣ : هات الدليل العقلي على وجوب الصفات التالية لله. السمع، البصر، القدرة، الإرادة.

س٤ : علام يستدل بالآيات التالية:

أ- ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ .

ب- ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ﴾ .

ج- ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ .

د- ﴿وَعَنَتِ ٱلْوُجُوهُ لِلْحَيِّ ٱلْقَيُّومِ﴾ .

هـ- ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ .

و- ﴿قَالَ لَا تَخَافَآ إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ .

ز- علم اللَّه ﷻ ليس مكتسبًا ولا ضروريًّا ولا نظريًّا ولا بديهيًّا . اشرح ذلك.

س٥ : ضع علامة (√) أمام العبارة الصحيحة وعلامة (×) أمام العبارة الخطأ فيما يلي:

أ- من صفات المعاني القدرة والإرادة والعلم والوحدانية. ( )

ب- صفة العلم تتعلق بجميع الأشياء تعلقًا تنجيزيًّا قديمًا. ( )

ج- الكلام صفة أزلية قائمة بذاته تعالى ليست بحرف ولا صوت. ( )

د- الانكشاف بصفتي السمع والبصر يماثل الانكشاف بصفة العلم. ( )

٩- أسماؤه وصفاته تعالى قديمة توقيفية

قال الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٨- وَعِنْدَنَا أَسْمَاؤُهُ العَظِيمَهْ كَذَا صِفَاتُ ذَاتِهِ قَدِيمَهْ
٢٩- واُخْتِيرَ أَنَّ أَسْمَاه تَوَقُّفِيَّهْ كَذَا الصِّفَاتُ فَاحْفَظِ السَّمْعِيَّهْ

يجب على الإنسان أن يعتقد أن أسماءه العظيمة قديمة، وكذا صفات ذاته، عندنا معاشر أهل الحق، خلافًا للمعتزلة في قولهم: إن أسماءه -تعالى- حادثة، وإنها من وضع الخلق.

يجب أن تعلم أن كلا من الاسم والصفة إما أن يشتمل على كمال محض لا يشوبه نقص ولا تشبيه، وإما أن يدل على كمال مع شائبة تشبيه، فإن كان كل من الاسم والصفة يدل على كمال مشوب بنوع تشبيه فقد أجمع العلماء على أنه لا يجوز أن يطلق على اللَّه -تعالى- واحد منهما بغير إذن، فإن ورد الإذن أطلقناه ونفينا عنه ما خالطه من شائبة تشبيه، وإن كان كل من الاسم والصفة يدل على الكمال المحض فأهل السنة على أنه لا يجوز أن يطلق على اللَّه واحد منهما إلا بإذن خاص.

وذهبت المعتزلة إلى جواز إثبات ما كان متصفًا بمعناه ولم يوهم نقصًا، وإن لم يرد به توقيف من الشارع، ومال إليه القاضي أبو بكر الباقلاني، وتوقف فيه إمام الحرمين.

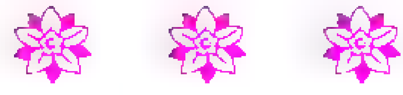
وفصل الغزالي فقال: يجوز إطلاق الصفة، وهي ما دل على معنى زائد على الذات، ومنع إطلاق الاسم وهو ما دل على نفس الذات.

والحاصل أن علماء الإسلام اتفقوا على جواز إطلاق الأسماء

والصفات على الباري ﷻ إذا ورد بها إذن من الشارع مطلقًا، وعلى امتناع إطلاق واحد منها إذا ورد المنع من إطلاقه، واتفقوا أيضًا على عدم جواز إطلاق واحد منهما إذا كان يدل على كمال مشوب بما لا يجوز عليه -تعالى- ولم يرد به الإذن.

ومحل اختلافهم مسألة واحدة: وهي فيما لم يرد عن الشارع نص بالإطلاق، أو بالمنع منه وكان الاسم، أو الصفة يدل على كمال محض.

ومما ورد الإذن بإطلاقه عليه تعالى وهو مُوهمٌ بحسب وضع اللغة ويجب تأويله بمعنى لا يُوهِمُ: الصبور، الشكور، الحليم، فإن الصبور يوهم وصول مشقة له -تعالى- بحسب أصل وضع اللغة؛ لأن «الصبر» في اللغة معناه حبس النفس على المشاق، فيؤول على معنى الذي لا يعجل بعقوبة من عصاه، والشكور يُوهِمُ وصول إحسان إليه؛ لأن معنى الشكر الثناء على المحسن، فيفسر بأنه الذي يجازي على قليل الطاعات بكثير الدرجات ويعطي بسبب العمل في الدنيا وهي أيام معدودة نعمًا في الآخرة غير محدودة، والحليم يوهم وصول الأذى إليه -تعالى-، وهو سبحانه لا يصل إليه أذى، فيفسر في حقه تعالى بالذي لا يعجل بعقوبة من عصاه فيرجع لمعنى الصبور.



١٠- النصوص الموهمة للتشبيه

قَالَ النَّاظِمُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٠- وَكُلُّ نَصٍّ أَوْهَمَ التَّشْبِيهَا   أَوِّلْهُ أَوْ فَوِّضْ وَرُمْ تَنْزِيهًا

وردت في القرآن الكريم والسنة النبوية بعض الصفات التي يوهم ظاهرها التجسيم والتشبيه، واتصاف اللَّه تعالى بصفةٍ من صفات المخلوقين مثل: اليد والمجيء والاستواء والنزول والوجه وغير ذلك من الصفات التي دل عليها القرآن الكريم في آيات أو دلت عليها السنة المطهرة.

يجب قبل الخوض في شرح هذا الموضوع بيان المراد من النص، ومن التشبيه، والمراد من التفويض، والمراد بالسلف، والمراد بالخلف، ثم بيان ما اتفق عليه الفريقان، وما انفرد به أحدهما.

أما النص: فالمراد به في هذا الموضع ما قابل الإجماع والقياس وهو منحصر في الدليل من الكتاب والسنة، سواءً أكان صريحًا أم ظاهرًا.

والمراد من التشبيه في هذا الموضع: المشابهة للحوادث.

والمراد من التأويل هنا: حمل اللفظ على خلاف ظاهره، مع بيان المعنى المراد فيكون المطلوب من المكلف أمرين: أحدهما: أن يحكم بأن اللفظ مصروف عن ظاهره، وثانيهما: أن يؤوّل اللفظ تأويلًا تفصيليًّا، بأن يكون فيه بيان المعنى الذي يظن أنه المقصود من اللفظ.

والمراد من التفويض: صرف اللفظ عن ظاهره مع عدم التعرض لبيان المعنى المراد منه، بل يترك ويفوض علمه إلى اللَّه -تعالى- بأن يقول: اللَّه أعلم بمراده.

والمراد من السلف: هم من كانوا من أهل العلم قبل نهاية القرن الثالث الهجري وهم الصحابة والتابعون والأئمة الأربعة وكبار علماء مذاهبهم.

والمراد بالخلف من كان من العلماء بعد نهاية القرن الثالث الهجري.

واعلم أن السلف والخلف متفقون على التأويل الإجمالي، وهو صرف النص الموهم للتشبيه عن ظاهره بسبب أن ظاهره بحسب معناه اللغوي المعروف المشاهد محال عليه -تعالى- لكنهم مختلفون فيما وراء ذلك من التعرض لذكر المعنى المراد من النص، فالسلف لا يتعرضون لبيانه، والخلف يتعرضون لبيانه.

وطريقة الخلف أعلم وأحكم، لما فيها من مزيد الإيضاح والرد على الخصوم، وهي الأرجح، ولذلك قدمها المصنف، وطريقة السلف أسلم لما فيها من السلامة من تعيين معنى قد يكون غير مراد له تعالى.

تأويل الصفات الموهمة للتشبيه:

منهج المثبتين والنافين للتأويل في النصوص الموهمة للتشبيه:

السلف - رضوان اللَّه عليهم - كانوا ينزهون اللَّه تنزيها تامًّا عن أن يشابه أحدا من مخلوقاته، ثم يفوضون إلى اللَّه تعالى علم المعنى المراد من الآيات التي جاءت في الصفات، والتي قد يوهم ظاهرها التجسيم والتشبيه، فهم آمنوا بما جاء في القرآن والسنة، وأثبتوا للَّه ما أثبته لنفسه مع تنزيهه تعالى عن المعاني الظاهرة، وكانوا يقولون كما قال الإمام الشافعي: (آمنت بما جاء عن اللَّه على مراد اللَّه، وبما جاء عن رسول اللَّه على مراد رسول اللَّه ﷺ).

هذا هو فهم السلف للنصوص التي توهم التجسيم والتشبيه، أمنوا وأمروها وأقروها كما وردت، واكتفوا من تفسيرها بمجرد تلاوتها.

وهذا هو معنى التفويض عند السلف كما فهمه الأشاعرة والماتريدية، الذي ينتهي إلى إثبات النصوص مع تفويض المعنى المتبادر منها إلى اللَّه تعالى، لكن هذا الفهم لا يرضى به ابن تيمية وابن قيم الجوزيه وأتباعهما، إذ أنهم يرون أن هذا تجهيل للصحابة والتابعين ومن تبعهم، ويرون أن الصحابة كانوا يعلمون معنى هذه الألفاظ، ويعلمون المراد منها، لكنهم يفوضون في الكيفية، لا تفويض المعنى، وبهذا يرى ابن تيمية أن النصوص الموهمة للتجسيم والتشبيه ليست من المتشابه بل هي من المحكم المعلوم المعنى فالاستواء واليد والعين والجنب والوجه إلخ. . صفات لها معان ثابتة ومعلومة ولابد من إجرائها على ظاهرها وبمعناها المتبادر منها لكن يقول بعد إثباتها بلا كيف، ولابد من وصف اللَّه تعالى بها كما وصف نفسه بها، وتفويض كيفيتها إلى اللَّه تعالى. وهو بهذا يرفض التأويل بمعنى صرف اللفظ عن ظاهره رفضا مطلقا حتى وإن لزمه التجسيم.

وهذا المنهج من ابن تيمية غير صحيح لأن تفويض السلف للنصوص التي قد توهم التجسيم والتشبيه ليس تجهيلا لهم، بل هم رضوان اللَّه عليهم يفهمون معانيها البشرية، لكنهم تورعوا عن وصف الذات الإلهية بها وإسنادها إليها تأدبًا معها. فأولوها تأويلًا إجماليًّا، ولم يحددوا معنى معين بل فوضوا المعنى المراد منها للَّه تعالى.

وإثبات ابن تيمية للنصوص الموهمة للتشبيه يترتب عليه إلزامات كثيرة، مؤداها أنه يلزمه التجسيم والتشبيه.

وقوله: إن السلف يفوضون في الكيف ليس صحيحا، لأنه يلزم من هذا القول إثبات الكيف، وهو من مقولة الأعراض، والأعراض حادثة، وهي لا تقوم إلا بالأجسام الحادثة، وهذا يقتضي أن تكون الذات الإلهية جسما من الأجسام الحادثة، تعالى اللَّه عن ذلك علوًا كبيرًا.

ثم إن إثباته للمعنى الظاهر وقوله بلا كيف يوقعه في التناقض، ذلك أن إثبات المعنى المتبادر من النصوص الموهمة يعني التكييف، أي تشبيهه تعالى بصورة ما، وكلمة بلا كيف تناقضه، فكأنه قال كيف ولا كيف، وهذه الإلزامات لا تلزم السلف بحال من الأحوال، إذ إنهم قرأوا النصوص الموهمة، وأمروها دون بحث في معناها، ولا تلزم الأشاعرة والماتريدية، إذ إنهم صرفوا هذه النصوص عن ظاهرها، فكان هدفهم الأول هو التنزيه بواسطة العقل في فهم النصوص الموهمة للتجسيم والتشبيه.

والأشاعرة والماتريدية، يأخذون بمنهج السلف «التفويض» ولكنهم يزيدون عليه تعيين المعنى المراد إذا دعت الضرورة لذلك، يمعنى أنه إذا وجد تشبيه فلابد من التأويل، فكأن التشبيه داء والتأويل دواءه، فهم ينزهون اللَّه عز وجيل عن التجسيم والتشبيه، وهم يعتبرون أنفسهم امتدادا لمذهب السلف رضوان اللَّه عليهم، وهم ما أخذوا بالتأويل إلا لظهور التشبيه في البيئة الإسلامية بعد عصر السلف رضوان اللَّه عليهم.

والحاصل أنه إذا ورد في القرآن، أو السنة ما يشعر بإثبات الجهة، أو الجسمية، أو الصورة، أو الجوارح، فقد اتفق أهل الحق من الأشاعرة والماتريدية وغيرهم ما عدا المجسمة والمشبهة على تأويل ذلك لوجوب تنزيهه -تعالى- عما دل عليه ما ذكر بحسب ظاهره.

فمما يوهم الجهة قوله تعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠] فالسلف يقولون: فوقية لا نعلمها، والخلف يقولون: المراد بالفوقية التعالي في العظمة، فالمعنى يخافون أي: الملائكة ربهم من أجل تعاليه في العظمة أي: ارتفاعه فيها.

ومنه قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] فالسلف يقولون: استواء لا نعلمه، والخلف يقولون: المراد به الاستيلاء والملك كما قال الشاعر:

قَدْ اسْتَوَى بِشْرُ عَلَى الْعِرَاقِ مِنْ غَيْرِ سَيْفٍ وَدَمٍ مُهْرَاقِ

وسأل رجل الإمام مالكًا عن هذه الآية فأطرق رأسه مليًّا ثم قال: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وما أظنك إلا ضالًا، فأمر به فأخرِج.

وسأل الزمخشري الغزالي فأجابه بقوله: إذا استحال أن تعرف نفسك بكيفية أو أَيْنِيَّة، فكيف يليق بعبوديتك أن تصفه -تعالى- بأين، أو كيف وهو مقدس عن ذلك؟

ومما يوهم الجسمية قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢] وحديث الصحيحين: «ينزل ربُّنا كل ليلة إلى سماء الدنيا، حين يبقى ثلث الليل الأخير، ويقول: من يدعوني، فأستجيب له؟ من يسألني فأعطيه؟ من يستغفرني، فأغفر له». فالسلف يقولون: مجيء ونزول لا نعلمها، والخلف يقولون: المراد: وجاء عذاب ربك، أو أمر ربك الشامل للعذاب، والمراد: ينزل ملك ربنا، فيقول عن اللَّه . . . إلخ.

ومما يوهم الصورة ما رواه أحمد والشيخان أن رجلًا ضرب عبده،

فنهاه النبي ﷺ، وقال: (إن اللَّه تعالى خلق آدم على صورته) [متفق عليه] فالسلف يقولون صورة لا نعلمها، والخلف يقولون: المراد بالصورة الصفة من سمع وبصر وعلم وحياة، فهو على صفته في الجملة، وإن كانت صفته تعالى قديمة وصفة الإنسان حادثة، وهذا بناء على أن الضمير في صورته عائدًا على اللَّه -تعالى- كما يقتضيه ما ورد في بعض الطرق (فإن اللَّه خلق آدم على صورة الرحمن)، وبعضهم جعل الضمير عائدًا على الأخ المصرح به في الطريق التي رواها مسلم بلفظ (فإذا قاتل أحدكم أخاه فليجتنب الوجه، فإن اللَّه خلق آدم على صورته) [متفق عليه] أي: وإذا كان كذلك فينبغي احترامه باتقاء الوجه.

ومما يوهم الجوارح قوله تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧] و﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ٢] وحديث: (إن قلوب بني آدم كلها كقلب واحد بين إصبعين من أصابع الرحمن) [أخرجه مسلم] فالسلف يقولون: لله وجه ويد وأصابع لا نعلمها، والخلف يقولون: المراد من الوجه: الذات، وباليد: القدرة، والمراد من قوله: (بين إصبعين من أصابع الرحمن) بين صفتين من صفاته، وهاتان الصفتان: القدرة والإرادة.



١١- تنزيه القرآن الكريم عن الحدوث

قَالَ النَّاظِمُ رَحِمَهُ اللهُ:

٣١- وَنَزِّهِ القُرْآنَ أَيْ: كَلامَهُ   عَنِ الحُدُوثِ واحْذَرِ انْتِقَامَه

يجب على المكلف تنزيه القرآن عن الحدوث؛ خلافًا للمعتزلة القائلين بحدوث الكلام، زعمًا منهم أن من لزومه الحروف والأصوات، وذلك مستحيل عليه -تعالى-، فكلام اللَّه تعالى عندهم مخلوق؛ لأن اللَّه خلقه في بعض الأجسام.

ومذهب أهل السنة أن القرآن بمعنى الكلام النفسي: أي: الصفة القديمة القائمة بذاته تعالى التي ليست بحرف ولا صوت، ليس بمخلوق وأما القرآن بمعنى اللفظ الذي نقرؤه فهو مخلوق، لكن يمتنع أن يقال: القرآن مخلوق ويراد به اللفظ الذي نقرؤه إلا في مقام التعليم؛ لأنه ربما أوهم أن القرآن مخلوق، ولذلك امتنعت الأئمة من القول بخلق القرآن.

محنة القول بخلق القرآن الكريم

وقد وقع في ذلك امتحان كبير لعدد كبير من علماء السنة. فخرج البخاري فارًّا وقال: اللهم اقبضني إليك غير مفتون، فمات بعد أربعة أيام. وسجن عيسى بن دينار عشرين سنة، وسئل الشعبي فقال: أما التوراة والإنجيل والزبور والفرقان فهذه الأربعة حادثة، وأشار إلى أصابعه، فكانت سبب نجاته، واشتهرت أيضًا عن الإمام الشافعي، وحبس الإمام أحمد وضرب بالسياط حتى غشي عليه.

تعريف القرآن الكريم:

هو اللفظ المنزل على نبينا محمد ﷺ المتعبد بتلاوته المتحدى بأقصر سورة منه، والمحقق أن المنزل اللفظ والمعنى؛ لأن اللَّه كتبه أولًا في اللوح المحفوظ، ثم أنزله في صحائف إلى سماء الدنيا في محل يقال له: (بيت العزة) في ليلة القدر، كما قال تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾ [القدر: ١]. ثم أنزله على النبي ﷺ مفرقًا بحسب الوقائع.

وفي النهاية كل ظاهر من الكتاب والسنة دلَّ على حدوث القرآن فهو محمول على اللفظ المقروء لا على الكلام النفسي، لكن يمتنع أن يقال: القرآن مخلوق إلا في مقام التعليم كما سبق.



المناقشة

س١: قال الناظم رحمه الله:

واختير أن أسماه توفيقية . . . .

اشرح البيت السابق شرحًا موجزًا.

س٢: سلك العلماء في فهم النصوص الموهمة للتشبيه مسالك شتى. وضح مذاهب العلماء في ذلك.

س٣: ما الفرق بين التأويل والتشبيه؟ وأي المنهجين أولى بالقبول؟

١٢- المستحيل في حقه تعالى

قَالَ النَّاظِمُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٢- وَيَسْتَحِيلُ ضِدُّ ذِي الصِّفَاتِ فِي حَقِّهِ كَالْكَوْنِ فِي الجِهَاتِ

ثبت أن اللَّه -تعالى- متصف بصفات الكمال إجمالًا، فيلزم عن ذلك أن يكون منزهًا عن صفات النقص إجمالًا، فيكون كل نقص مستحيلًا عليه -تعالى-.

وبطريق التفصيل: فقد وجب للَّه -تعالى- صفات هي أمهات صفات الكمال، وقد ثبت ذلك بالأدلة القاطعة، فيستحيل عليه -تعالى- أضدادها؛ لأن الضدين لا يجتمعان.

فيستحيل عليه تعالى: العدم وهو ضد الوجود، والحدوث وهو ضد القدم، وطرو العدم وهو الفناء وهو ضد البقاء.

الكلام عن المماثلة ونفيها عنه تعالى:

والمماثلة للحوادث وهي ضد المخالفة للحوادث، والمماثلة مصورة بأن يكون جِرْمًا سواء كان مركبًا ويُسمى حينئذ جسمًا، أو غير مركب ويسمى حينئذ جوهرًا فردًا، لكن المجسمة لا يكفرون إلا إن قالوا: هو جسم كالأجسام، أو بأن يكون عرضًا يقوم بالجسم، أو يكون في جهة للجسم، فليس فوق العرش، ولا تحته، ولا عن يمينه، ولا عن شماله، ونحو ذلك، أو له هو جهة، فليس له فوق ولا تحت، ولا يمين ولا شمال، ونحو ذلك، أو يحل في المكان، فالحلول هو المراد بالتقييد في عبارة من

عبر به، والمراد بالمكان: الفراغ الموهوم على رأي المتكلمين، والمُحَقَّق على رأي الحكماء.

وكذلك تكون المماثلة بأن تتصف ذاته العلية بالحوادث كالقدرة الحادثة والإرادة الحادثة، والحركة أو السكون، والبياض أو السواد، أو نحو ذلك، أو يتصف بالصغر بمعنى قلة الأجزاء، أو بالكبر بمعنى كثرة الأجزاء، فليس صغيرًا بمعنى قليل الأجزاء ولا كبيرًا بمعنى كثير الأجزاء وهذا لا ينافي أنه تعالى كبير في المرتبة والشرف. قال اللَّه تعالى: ﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾ [الرعد: ٩].

أو يتصف بالأغراض في الأفعال، أو الأحكام فليس فعله كإيجاد زيد لغرض من الأغراض، أي: مصلحة تبعثه على ذلك الفعل، فلا ينافي أنه لحكمة، وإلا لكان عبثًا وهو مستحيل في حقه -تعالى-، وليس حكمه كإيجاب الصلاة علينا لغرض من الأغراض، أي: مصلحة تبعثه على ذلك الحكم، فلا ينافي أنه لحكمة كما علمت، فصور المماثلة عشرة.

ويستحيل عليه أيضًا ألا يكون قائمًا بنفسه بأن يكون صفة يقوم بمحل، أو يحتاج إلى مخصص، وهذا ضد القيام بالنفس. وأن لا يكون واحدًا بأن يكون مركبًا في ذاته، أو يكون له مماثل في ذاته، أو يكون في صفاته تعدد من نوع واحد كقدرتين وإرادتين وهكذا. أو يكون لأحد صفة كصفته -تعالى-، أو يكون معه في الوجود مؤثر في فعل من الأفعال، وهذا كله ضد الوحدانية.

وأن يكون عاجزًا عن ممكن ما، وهذا ضد القدرة.

وأن يُوجِد شيئًا من العالم مع كراهته لوجوده، أو يعدم شيئًا مع كراهته لعدمه: أي: عدم إرادته له، أو مع الذهول أو الغفلة، فالذهول: ذهاب الشيء من الحافظة والمدركة، أو من أحدهما، والأول نسيان والثاني سهو. وأما الغفلة فهي السهو، أو مع التعليل بأن يكون الباري علة تنشأ عنه الخلائق من غير اختيار ولا توقف على وجود شرط وانتفاء مانع، كحركة الخاتم فإنها نشأت عند القائلين بالتعليل عن حركة الإصبع، فعندهم حركة الإصبع علة في حركة الخاتم.

ونحن نقول: الخالق لحركة الإصبع ولحركة الخاتم هو اللَّه تعالى من غير تأثير لحركة الإصبع في حركة الخاتم. أو مع الطبع بأن يكون الباري طبيعة تنشأ عنه الخلائق من غير اختيار مع التوقف على وجود الشروط وانتفاء الموانع كالنار فإنها تؤثر بطبعها عندهم في الإحراق مع وجود شرط المماسة وانتفاء مانع البلل.

ونحن نقول: المؤثر في الإحراق هو اللَّه -تعالى-، ولا تأثير للنار أصلًا، وهذا كله ضد الإرادة.

ويستحيل أيضًا الجهل وما في معناه كالظن والشك والوهم والنوم، وهذا ضد العلم، والموت وهو ضد الحياة، والبكم النفسي وهو ضد الكلام، والعمى وهو ضد البصر، وكونه عاجزًا... إلى آخرها على القول بالأحوال.

ككونه تعالى في جهة من الجهات الست؛ وهذا مثال من أمثلة المماثلة للحوادث. ويقاس عليه باقي أمثلة المماثلة بل وباقي صور المستحيل.

حكم معتقد الجهة:

ومعتقد الجهة لا يكفر كما قاله العز بن عبد السلام، وقيَّده النووي: بكونه من العامة، وابن أبى جَمْرَة بِعُسْرِ فهم نفيها.

وفصَّل بعضهم فقال: إن اعتقد جهة العلوّ لم يكفر؛ لأن جهة العلو فيها شرف ورفعة في الجملة، وإن اعتقد جهة السَّفْلِ كفر؛ لأن جهة السفل خسة ودناءة.



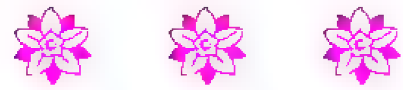
١٣- الجائز في حقه تعالى

قَالَ النَّاظِمُ رَحِمَهُ اللهُ:

٣٣- وَجَائِزٌ فِي حَقِّهِ مَا أَمْكَنَا إِيجَادًا إِعْدَامًا كَرَزْقِهِ الْغِنَى

الجائز هو الممكن لذاته، أي: الذي تقبل ذاته الوجود والعدم، فلا يكون واجبًا لذاته ولا يكون مستحيلًا لذاته؛ فالأمران بالنسبة إليه على السواء، والقدرة تتعلق بكل ممكنٍ، إما إيجادًا، وإما إعدامًا، فهي تنفذ ما خصصته الإرادة. وقد مثَّل المصنف بحالة الإيجاد برزقه تعالى العبد الغني، ولحالة الإعدام بتركه رزقه.

قال تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ﴾ [القصص: ٦٨]، وقال أيضًا: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِي ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [آل عمران: ٢٦].



المناقشة

س١ : ثبت للَّه تعالى صفات الكمال وقامت الأدلة القاطعة على ذلك واستحال عليه أضدادها، وضِّح ذلك.

س٢ : اشرح البيت التالي مع التمثيل :

وجائز في حقه ما أمكنا   إيجادا إعداما كرزقه الغنى

س٣ ضع علامة (√) أمام العبارة الصحيحة وعلامة (×) أمام العبارة الخطأ فيما يلي :

أ- تكون المماثلة للحوادث بأن تتصف ذاته العلية بالحوادث.

ب- يكفر معتقد الجهة كما قال العز بن عبد السلام.

ج - القدرة تتعلق بكل ممكن إما إيجادًا أو عدمًا.

الفهرس